

مجلس التعاون لدول الخليج العربية وسياسته النفطية تجاه منظمة اوبك ١٩٨١-١٩٩٠

م.د. عمار حسين علي

ammarbab198080@gmail.com

وزارة التربية/ مديرية تربية بغداد الكرخ/٢

الملخص

عند تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية، سعت دول المجلس لتطبيق ((الاتفاقية الاقتصادية لعام ١٩٨١))، التي اكدت بنودها على اهمية تنسيق سياستها النفطية والاستثمار الامثل لثرواتها الطبيعية، فضلا عن وضع سياسية نفطية موحدة من خلال التعاون مع المنظمات الدولية المتخصصة في هذا المجال، لذا جرى التعاون مع منظمة الدول المصدرة لنفط (اوبك)، والتي كانت في صراع مستمر مع الشركات الاحتكارية العاملة في منطقة الشرق الاوسط.

تهدف الدراسة الى معرفة حقيقة التعاون والتنسيق في مجال السياسة النفطية، بين دول مجلس التعاون ومنظمة اوبك، وخلال المدة (١٩٨١ - ١٩٩٠)، نلاحظ ان العلاقة تميزت بالانتقالية، من مرحلة التعاون وحل المشكلات، لاسيما مسألة الاسعار وحل الازمات النفطية، الى مرحلة الخلاف وعدم الالتزام بقرارات المنظمة، لاسيما عندما تخلت منظمة اوبك عن نظام تحديد الاسعار الى نظام الحصص، مما تسبب في مشاكل بين اعضاء المنظمة وبعض دول مجلس التعاون، تحولت من مشاكل اقتصادية (نفطية)، الى مشاكل سياسية شهدتها منطقة الخليج العربي في بداية التسعينيات من القرن الماضي .

الكلمات المفتاحية : دول مجلس التعاون الخليجي، منظمة اوبك، الازمات النفطية، الاسعار، الانتاج .

The Gulf Cooperation Council and its oil policy towards OPEC

1981-1990

dr. Ammar Hussein Ali

Ministry of Education/Baghdad Karakh Education Directorate/2

Abstract

Upon the establishment of the Gulf Cooperation Council, the GCC States sought to implement (Economic Convention 1981), whose provisions underscored the importance of harmonizing its oil policy and

optimal investment of its natural wealth, as well as establishing a unified oil policy through cooperation with specialized international organizations in the Arab region of Gulf Cooperation Council, and therefore cooperated with the organization of the petroleum exporting countries (OPEC), which has been in constant conflict with monopolistic companies operating in the Middle East.

The study aims to find out the cooperation and coordination in the field of oil policy, between the GCC countries and OPEC, and during the period (1981-1990), the study found out that the relationship was characterized by economic transition, from the period of cooperation and problem-solving, especially the issue of prices and the resolution of oil crises, to the period of disagreement and non-compliance with the decisions of the organization, especially when OPEC shrieked the pricing system to quotas, causing problems between the organization's members and some Gulf Cooperation council countries, transformed from economic problems Petroleum, to political problems in the Persian – Gulf region in the early 1990s.

Keywords : GCC countries, OPEC, oil crises, prices, production.

المقدمة

ان تشكيل التكتلات الاقتصادية والسياسية والعسكرية, تعد احد اهم الظواهر تكوين النظام العالمي الجديد, اذ توحى هذه الظاهرة بأن المرحلة القادمة سوف تتميز بأشكال مختلفة من التعاون والتكامل والاندماج الاقتصادي والسياسي, والذي ستكون له اثار ايجابية للدول العالم كافة .

وقد مثل كل من مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومنظمة الدول المصدرة لنفط (اوبك), احد اهم التكتلات الدولية والاقليمية, التي افرزتها البيئة الدولية والمشاكل الاقتصادية (النفطية), التي شهدها العالم خلال مرحلة تاريخية مهمة .

فكان تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام ١٩٨١م, عندما ادركت دول الخليج الست وهي (المملكة العربية السعودية, ودولة الكويت, ودولة الامارات العربية المتحدة, ودولة قطر, ومملكة البحرين, وسلطنة عُمان), اهمية التعاون والتكامل فيما بينها, للحفاظ على كيانهم السياسي والاقتصادي من المخاطر التي تحيط بدولهم, بسبب امكانياتهم الاقتصادية وموقعهم

الاستراتيجي المهم، اما تأسيس منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك)، والتي تعد من اولى المؤسسات الدولية، والتي ساهمت وبقدر كبير بالتصدي لسياسة الشركات الاحتكارية، وتحكمها بالأسعار والانتاج النفطي، فضلا عن دورها الهام والبارز في العمل على ايجاد سياسه نفطية موحدة للدول الاعضاء فيها .

لذا جاء عنوان البحث ((مجلس التعاون لدول الخليج العربية وسياسته النفطية تجاه منظمة اوبك ١٩٨١- ١٩٩٠))، ليسلط الضوء على العلاقة بين مجلس التعاون الخليجي ومنظمة اوبك، وسياستهما النفطية وتأثيرها على اسواق النفط العالمية، ومعرفة هل لسياسة المجلس تأثير على سياسة اوبك النفطية ام العكس، ام الاسواق النفطية ومدى الحاجة للنفط هي التي تحدد العلاقة بينهما .

اقتضت طبيعة الدراسة، ان يقسم البحث على مقدمة وثلاثة مباحث، فضلاً عن اهم النتائج التي توصل اليها البحث، جاء المبحث الاول بعنوان (مجلس التعاون لدول الخليج العربية مرحلة التأسيس واهدافه والهيكل التنظيمي له)، بينما جاء المبحث الثاني بعنوان (منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك) مرحلة التأسيس والهيكل التنظيمي لها)، وجاء المبحث الثالث بعنوان (سياسة دول مجلس التعاون الخليجي النفطية تجاه منظمة اوبك ١٩٨١-١٩٩٠)، وقسم الى ثلاثة محاور، جاء الاول بعنوان (سياسة الاسعار وتطور الانتاج لدول مجلس التعاون الخليجي للمدة ١٩٨١-١٩٨٥)، بينما جاء المحور الثاني بعنوان (الازمة النفطية المعاكسة لعام ١٩٨٦ وموقف دول مجلس التعاون الخليجي منها)، وجاء المحور الثالث بعنوان (موقف مجلس التعاون الخليجي من سياسة اوبك النفطية ١٩٨٨ - ١٩٩٠)، كما توصل الباحث الى نتائج مهمة تم تثبيتها في نهاية البحث .

المبحث الأول

مجلس التعاون لدول الخليج العربية مرحلة التأسيس وأهدافه

والهيكل التنظيمي له

أولاً. الجهود الأولية لتأسيس مجلس التعاون الخليجي:

ترجع فكرة إنشاء مجلس التعاون الخليجي Gulf Cooperation Council إلى منتصف السبعينات من القرن العشرين، عندما قام الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح ، ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء الكويتي، في السادس عشر من أيار عام ١٩٧٥م، بزيارة إلى أبو ظبي والاجتماع مع رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ زايد بن سلطان، وهدف الاجتماع إلى إنشاء وحدة خليجية يتحقق من خلالها التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والتربوية والإعلامية كافة، وأن هذه الوحدة تقوم على أسس سليمة ومتينة لأجل شعوب هذه المنطقة واستقرارها^(١).

وبعد مباحثات مطولة صدر على أثرها بيان مشترك دعا إلى تشكيل لجنة وزارية مشتركة يرأسها وزيراً خارجية البلدين وتجتمع مرتين كل عام^(٢)، كما قام سلطان عُمان قابوس بن سعيد عام ١٩٧٦ بتوجيه دعوة إلى دول الخليج العربية، لعقد مؤتمر يضم وزراء خارجية دول الخليج، ويخصص لمناقشة قضايا الأمن الإقليمية^(٣)، وبالفعل عقد المؤتمر في مسقط يومي ٢٥ و٢٦ نيسان ١٩٧٦، وافتتح السلطان قابوس بن سعيد المؤتمر بكلمة أكد فيها ضرورة التوصل إلى صيغة جماعية تضمن أمن المنطقة واستقرارها وتحدد العلاقات بين دولها^(٤)، وأكد أيضاً أن المنطقة في حاجة ماسة إلى وضع أسس متينة وصلبة تتفق عليها كافة الأطراف المحلية، كقاعدة ينطلق منها التعاون بينها في كافة المجالات بهدف الاستقرار وتأمين أكبر قدر ممكن من التنمية والتطور من أجل رفاهية شعوبها^(٥).

على الرغم من أن محادثات المؤتمر لم يسفر على اتفاق إلا أنها كانت بداية الدعوة لبناء مجلس تعاون خليجي في المنطقة^(٦). إذ توالى مساعي دول الخليج كافة من أجل البحث عن صيغة التعاون والتنسيق فيما بينها في كافة المجالات، ففي السابع من أيار ١٩٧٦م، دعا ولي العهد الكويتي ورئيس مجلس وزرائها الشيخ جابر الأحمد، إلى إنشاء وحدة خليجية تهدف إلى تحقيق التعاون في المجالات جميعها السياسية والاقتصادية والإعلامية والتربوية^(٧)، وفي تشرين الثاني ١٩٧٧م، دعا وزير الداخلية السعودي الأمير نايف بن عبد العزيز، عندما زار دول قطر والبحرين والكويت وعمان والإمارات العربية، إلى التعاون في تبادل المعلومات الأمنية، وأكد على ضرورة الاتفاق بين دول الخليج في هذا المجال لسلامة أمنها واستقرارها^(٨).

وفي كانون الأول عام ١٩٧٨م، قام الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح الزيارة إلى المملكة العربية السعودية والبحرين وقطر والإمارات وعمان^(٩)، استمرت الجولة من ٦ كانون الأول حتى ٢٠ كانون الأول وأكدت البيانات المشتركة التي صدرت عن محادثة في هذه الدول إلى "تحريك سريع تتظافر فيه جهود دول المنطقة للوصول إلى وحدة دولهم العربية التي تحتمها الروابط الدينية والقومية وأماني شعوبها في تحقيق المزيد من التقدم"^(١٠)، وبعد تلك الاجتماعات صدرت العديد من البيانات من قادة دول الخليج، أكدت حرصهم في الإبقاء على المنطقة بعيدة عن مجالات الصراع العالمي إلى جانب التعاون والتنسيق فيما بينها لوضع خطة سياسية واقتصادية واجتماعية وتربوية موحدة^(١١).

وكانت البداية الحقيقية لفكرة إنشاء مجلس التعاون الخليجي بدأت مع مؤتمر القمة العربي الحادي عشر الذي عقد في العاصمة الأردنية (عمان) في تشرين الثاني ١٩٨٠م^(١٢)، حيث أطلع الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير الكويت، الزعماء الخليجيين على الأفكار الكويتية، حول قيام وحدة خليجية وإقامة استراتيجية مشتركة للتعاون في جميع المجالات^(١٣)، وقد وجد التصور الكويتي

ردود فعل إيجابية من الجميع، وهنا تم النقاش لأول مرة وبشكل رسمي حول المبادرة الكويتية حول قيام وحدة خليجية حقيقية^(١٤).

وبالفعل تم بحث موضوع الوحدة الخليجية جدياً، عندما اتفقت الدول الخليجية الست (السعودية، الكويت، الإمارات، قطر، عُمان، البحرين)، على مناقشة ورقة عمل، والتي رسمت مناقشتها جانباً على هامش القمة الإسلامية التي عقدت في الطائف في كانون الثاني عام ١٩٨٠م، والتي أسفرت على عقد قمة خليجية على هامش هذا المؤتمر، حيث ولدت فكرة إنشاء مجل للتعاون الخليجي^(١٥).

وفي اجتماع الطائف ناقش الزعماء الخليجين ثلاث مشاريع هي (السعودي، العماني، الكويتي)، وهي على النحو الآتي:

أ. **المشروع السعودي:** أكد هذا المشروع على إنشاء منظمة إقليمية خليجية هدفها تحقيق الأمن الجماعي في الخليج، كما يدعو إلى توحيد مصادر الأسلحة لدول الخليج حتى يصبح التدريب سهلاً^(١٦)، كما طالب بإقامة تعاون واسع النطاق بين قوات الأمن الداخلي في الدول المعنية بدلاً من إنشاء حلف عسكري، وإشراك القوات المسلحة النظامية في تأكيد سيادة كل دول، كما ويشجع المشروع دول الخليج على تحقيق الاستقلال الذاتي العسكري واستبعاد الأحلاف العسكرية تماماً مع الدول الأجنبية^(١٧).

ب. **المشروع العماني:** دعا هذا المشروع على إنشاء قوة بحرية خليجية مشتركة تشكل نواة وحدة عسكرية لحماية مضيق هرمز والدفاع عن الخليج العربي^(١٨)، وإنشاء قواعد عسكرية بحرية متطورة تقوم على أساس التمويل المشترك والاعتماد على الولايات المتحدة والغرب في تنفيذ هذا المشروع، كما أكد المشروع على توحيد وسائل الدفاع الجوي الخليجي وتكوين شبكة دفاع جوي متكاملة لضمان حراسة أجواء الخليج العربي^(١٩)، وبهذا ركز هذا المشروع على عنصرين الأمن والتعاون العسكري بوصفها نقطة انطلاق مجلس التعاون الخليجي الجديد^(٢٠).

ج. **المشروع الكويتي:** أكد المشروع على الجانب الاقتصادي باعتباره الركيزة الأساسية لإقامة مجلس التعاون الخليجي، ودعا إلى بناء قاعدة اقتصادية مشتركة قوامها المؤسسات المالية والاستثمارية والصناعية والنفطية، ولكي تؤدي في النهاية إلى إقامة اتحاد إقليمي بين دول الخليج العربية^(٢١) لخلق سوق خليجية مشتركة على غرار السوق الأوروبية المشتركة^(٢٢).

وبعد عقد سلسلة من الاجتماعات، عقد وزراء خارجية الدولة الخليجية الست، مؤتمر في الرياض بتاريخ الرابع من شباط ١٩٨١م^(٢٣)، للنظر في المشروعات التعاونية التي قدمت من قبل الكويت وعمان والسعودية، وقد وقع الاختيار على المشروع الكويتي^(٢٤)، كما اتفق المجتمعون على أن يتم استخدام صيغة (تعاون) بين الدول الأعضاء إلا أنها من الصيغ المعتدلة عن صيغة الوحدة أو التحالف أو الاتحاد^(٢٥)، كما تم الاتفاق على أن تكون الرياض مقراً للمجلس وأمانته، وأن

يكون الأمين العام كويتياً، وأن يتم عقد اجتماعات دورية على مستوى القمة وعلى مستوى وزراء خارجية وصولاً إلى تحقيق الأهداف المرجوة لهذه الدول وشعوبها في كافة المجالات^(٢٦).

وبالفعل عقد مؤتمراً في العاصمة العمانية (مسقط) بتاريخ ١٩ آذار ١٩٨١م، ضم وزراء خارجية دول الخليج الست^(٢٧)، وتم فيه وضع الأنظمة الخاصة بالمجلس، ووقع بالأحرف الأولى على النظام الأساسي له، فضلاً عن أنظمتة الداخلية^(٢٨)، كما عقد مؤتمر آخر في مسقط بتاريخ ٢٣ أيار ١٩٨١م، ضم وزراء خارجية دول الخليج الست من أجل الإعداد لؤتمر القمة الأول للمجلس، ولوضع اللمسات النهائية على مشروع مجلس التعاون، وكذلك حل الخلافات حول أسلوب تحقيق الأمن في الخليج^(٢٩).

وفي ٢٥/أيار/١٩٨١م، عقد في العاصمة الإماراتية (أبو ظبي) أول قمة لمجلس التعاون الخليجي، ويعد المؤتمر التأسيسي لقيام مجلس التعاون الخليجي، وأول قمة خليجية في شكل تنظيم إقليمي دولي، وفيه تم التصديق النهائي على النظام الأساسي لمجلس التعاون لبدء العمل فيه^(٣٠)، كما تم تشكيل خمس لجان من الوزراء المختصين لتنسيق أوجه التعاون بين الدول الأعضاء، وهذه اللجان هي لجنة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي ولجنة التعاون المالي ولجنة التعاون الصناعي، واللجنة النفط، وأخيراً لجنة الخدمات الاجتماعية والثقافية^(٣١)، وتم اختيار مدينة الرياض مقراً للمجلس، وتمت الموافقة على اختيار (عبد الله يعقوب بشاره)، أول أمين عام للمجلس من دولة الكويت^(٣٢).

أما البيان الختامي للمؤتمر فقد ركز على بعض الجوانب السياسية والتي منها^(٣٣):

- ١- أمن المنطقة واستقرارها هو مسؤولية شعوبها ودولها، وأن مجلس التعاون يعبر عن مسؤولية الدول الأعضاء وحققها في الدفاع عن أمنها وصيانه استقلالها.
- ٢- رفض أي تدخل أجنبي في المنطقة مهما كان مصدر، وضرورة أبعاد المنطقة بأكملها عن الصراعات الدولية.

٣- ضمان الاستقرار في الخليج مرتبط في تحقيق السلام في الشرق الأوسط.

ثانياً. الأهداف الأساسية لمجلس التعاون الخليجي:

كان النظام الأساسي للمجلس، قد حدد وحسب المادة الرابعة منه، أهداف مجلس التعاون وهي كالآتي^(٣٤):

- ١- تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها.
- ٢- تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.
- ٣- وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون الآتية: "الشؤون الاقتصادية والمالية، الشؤون التجارية والجمارك والمواصلات، الشؤون التعليمية والثقافية، الشؤون الإعلامية والسياحية، الشؤون التشريعية والإدارية".

٤- دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية، وإنشاء مراكز بحوث علمية، وإقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص، بما يعود بالخير على شعوبها.

تميزت هذه الأهداف بالمرونة، وأنها عبارة عن (عموميات)^(٣٥)، فلم يوضح النظام الأساسي المبادئ الواجب اتباعها لتحقيق تلك الأهداف، لكن هناك بعض المبادئ حددها المسؤولين وزعماء دول الخليج في تصريحاتهم، والتي منها، المساواة في السيادة وتسوية المنازعات بالطرق السلمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والانتماء الكامل إلى العروبة، والالتزام بسياسة الحياد وعدم الانحياز ونبذ الخلافات السياسية^(٣٦).

كما نلاحظ أن البعد الأمني في تلك الأهداف يكاد يكون غائباً، وذلك لرغبة الدول الست الأعضاء في المجلس تجنب الصياغات التي تثير التساؤلات ونفتح المجال أمام الخلافات، وتفضيلها البدء بالجوانب الفنية لزيادة فرض النجاح أمام المجلس، وأتباع أسلوب التدرج سعيًا إلى تحقيق الهدف النهائي، وهو الوحدة، وكذلك "حتى لا ينظر إلى المجلس كحلف عسكري"^(٣٧) لكن حاول قادة الدول الست تعويض ذلك سياسياً حين شددوا في البيان الختامي للقمّة التأسيسية على أنهم يؤكدون "أن أمن المنطقة واستقرارها، إنما هو مسؤولية شعوبها ودولها، وأن هذا المجلس إنما يعبر عن إرادة هذه الدول وحققها في الدفاع عن أمنها وصيانة استقلالها"^(٣٨).

لهذا نلاحظ أن أهداف مجلس التعاون اقتصادية واجتماعية محددة بشكل واضح، بينما ذكرت الأهداف السياسية في النصوص الأكثر عمومية، ولم يذكر الأهداف العسكرية أو الأمن الخارجي، وحتى تأسيس مؤسسة عسكرية لمواجهة الخطر الخارجي.

ثالثاً. الهيكل التنظيمي للمجلس التعاون الخليجي:

حدد النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي الهيكل التنظيمي للمجلس من خلال إنشاء مجموعة من الأجهزة الرئيسة واللجان الفرعية، ورغم بساطتها نسبياً، إلا أنها استطاعت حل مجمل الخلافات على صعيد القضايا الداخلية الخارجية^(٣٩)، ويتكون مجلس التعاون الخليجي من الأجهزة التالية:

أولاً. المجلس الأعلى: يعد المجلس الأعلى السلطة العليا لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، يتكون من ملوك ورؤساء الدول الأعضاء، ورئيسه دورية، حسب الترتيب الأبجدي لأسماء الدول، ويجتمع في دورة عادية كل سنة، ويجوز له عقد دورات طارئة، ولكل عضو الحق في الدعوة لاجتماع طارئ، ويتم الاجتماع بعد أن تؤيد الدعوة من قبل عضو آخر^(٤٠)، وتعد اجتماعاته قانونية إذ حضر ثلثي الأعضاء^(٤١)، أما اختصاصات المجلس الأعلى، فهي القيام بتحقيق أهداف مجلس التعاون، لاسيما فيما يتعلق بالقضايا التي تهم الدول الأعضاء، ووضع السياسة العليا لمجلس التعاون، والخطوط الأساسية التي يسير عليها، كما يقوم بالنظر في

التوصيات والتقارير والدراسات والمشاريع التي تعرض عليه من المجلس الوزاري تمهيداً لاعتمادها، كذلك يقوم المجلس الأعلى بالنظر في التقارير والدراسات التي كلف الأمين العام بإعدادها، كما يقوم بإعداد صيغته وأسس التعامل مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية^(٤٢).

أما من ناحية التصويت في المجلس الأعلى، فكل عضو من أعضاء المجلس صوت واحد، وتصدر قرارات المجلس في المسائل الموضوعية بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة في التصويت، وتصدر قراراته في المسائل الإجرائية بالأغلبية^(٤٣).

ثانياً. هيئة تسوية المنازعات: أنشأت هذه الهيئة بقرار من المجلس الأعلى وتقع تبعتها مباشرة لهذا المجلس^(٤٤)، ويمكن عدها هيئة قضائية، لأنها تقوم بالنظر في الأحكام المنصوص عليها في لائحته، وتقوم بتطبيقها وفقاً لأحكام القانون الدولي وقواعد الشريعة الإسلامية، إذ أسند لها مسؤولية إنهاء الخلافات والمنازعات القائمة أو التي قد تقع بين الدول الأعضاء^(٤٥)، كما تعد الهيئة المرجع الأخير لتفسير أحكام النظام الأساسي لمجلس التعاون، مما يمكن من تجنب الاختلاف في تفسير أو تطبيق هذا النظام^(٤٦)، ولهذه الهيئة أعضاء وعددهم ثلاثة موظفين، يتم اختيارهم من قبل المجلس الأعلى ومن الدول الأعضاء لمجلس التعاون ممن ليسوا طرفاً في النزاع، ومقر الهيئة في الرياض^(٤٧)، أما قرارات الهيئة فأنها غير ملزمة فهي مجرد توصيات أو رأي يقدم للمجلس الأعلى لاتخاذ القرارات والتوصيات المناسبة اتجاه أي قضية أو مشكلة ما^(٤٨).

ثالثاً. المجلس الوزاري: يعد هذا المجلس الجهاز التنفيذي لمجلس التعاون الخليجي، ويتكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم من الوزراء^(٤٩)، وتكون رئاسته دورية لمدة ستة أشهر، حسب الترتيب الهجائي للدول الأعضاء، ويعقد المجلس اجتماعاته مرة كل ثلاثة أشهر ويجوز له عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي من الأعضاء وتأييد عضو آخر، ويعد اجتماع المجلس صحيحاً إذا حضره ثلثي الأعضاء، أما نظام التصويت داخل المجلس فأن لكل عضو صوت واحد، وتصدر قراراته بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة في التصويت بالنسبة للمسائل الموضوعية، وتصدر قراراته بالأغلبية البسيطة في المسائل الإجرائية، وتكون قراراته وتوصياته في المسائل الإجرائية ملزمة حتى لمن لا يقبلها من إعطاء مجلس التعاون الخليجي^(٥٠).

أما فيما يتعلق باختصاصات المجلس الوزاري فهي على النحو الآتي^(٥١):

- ١- وضع النظام الأساسي للأمانة العامة لمجلس التعاون.
- ٢- اقتراح السياسات ووضع الدراسات والمشاريع والتوصيات التي تهدف إلى تطوير التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات، واتخاذ ما يلزم بشأنها من قرارات وتوصيات
- ٣- تحضير اجتماعات المجلس الأعلى وإعداد الدراسات والموضوعات والقوانين التي تعرض على المجلس الأعلى.

- ٤- تشجيع أوجه التعاون والتنسيق بين أنشطة القطاع الخاص المختلفة.
 - ٥- إحالة أوجه التعاون المختلفة إلى لجنة أو أكثر من لجنة فنية أو متخصصة لدراسة وتقديم الاقتراحات المناسبة بشأنها.
 - ٦- يعين المجلس الوزاري الأمناء المساعدين المدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد بترشيح من الأمين العام.
- وبهذا نلاحظ أن مجلس الوزراء جهاز معاون للمجلس الأعلى في رسم السياسات والتنسيق بينهما، كما أن سلطته في إصدار القرارات ملزمة التي تتعلق بتطوير التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء، وأن اختصاصه تقتصر على الدور التنسيقي أو الإحالة من وإلى المجلس الأعلى أو الإحالة إلى اللجنة الفنية متخصصة أو رفع التوصيات إلى المجلس الأعلى، وتنفيذ القرارات الصادرة منه^(٥٢).
- رابعاً. **الأمانة العامة لمجلس التعاون:** تتكون الأمانة العامة من الأمين العام، ويعد الموظف الإداري الأكبر فيها، ويعاونه أمناء مساعدون وعددهم ثلاثة أمناء للشؤون السياسية والاقتصادية والعسكرية، وما تستدعيه الحاجة من موظفين آخرين، ويقوم المجلس الأعلى بتعيين الأمين العام من موظفي دول مجلس التعاون المدة ثلاث سنوات قابلة لتجديد مرة واحدة^(٥٣).
- أما عن الاختصاصات الموكلة للأمانة العامة فتتمثل فيما يلي^(٥٤):
- ١- إعداد الدراسات الخاصة والتنسيق والخطط والبرامج المتكاملة للعمل المشترك لدول مجلس التعاون.
 - ٢- إعداد التقرير الدورية عن أعمال مجلس التعاون.
 - ٣- متابعة تنفيذ قرارات وتوصيات المجلس الأعلى والمجلس الوزاري من قبل الدول الأعضاء.
 - ٤- إعداد التقارير والدراسات التي يطلبها المجلس الأعلى والمجلس الوزاري.
 - ٥- إعداد الميزانيات والحسابات الختامية لمجلس التعاون.
 - ٦- إعداد مشروعات اللوائح الإدارية والمالية الخاصة بالمجلس.
 - ٧- التحضير للاجتماعات وإعداد جدول أعمال المجلس الوزاري.
 - ٨- الاقتراح على رئيس المجلس الوزاري الدعوة لعقد دورة استثنائية للمجلس الوزاري، إذ دعت الحاجة لذلك.

المبحث الثاني

منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) مرحلة التأسيس، والهيكل التنظيمي لها أولاً. ظروف تأسيس منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك):

كانت صناعة النفط العالمية خاضعة لهيمنة شركات النفط الاحتكارية، والتي سيطرت على تجارة النفط الدولية، وحددت هذه الشركات الإنتاج والأسعار بما يضمن لها الأرباح، ويحقق أهداف الدول الصناعية الكبرى، في حين الدول المنتجة اقتصر دورها في الحصول على عائدات مالية زهيدة، وجبايتها أغلبها في الضرائب^(٥٥)، لذا دفعت عوامل عديدة الدولة المنتجة للنفط، لتوحيد جهودها تجاه شركات النفط العالمية، كان أبرزها نضوج الوعي السياسي لدى بلدان الشرق الأوسط، فضلاً عن ظهور شركات مستقلة، تسعى إلى إيجاد صيغ جديدة في تنظيم علاقاتها مع البلدان المنتجة للنفط^(٥٦).

من جانبها، قامت الشركات الاحتكارية، وسبب بؤادر الركود الاقتصادي، بتخفيض الأسعار المعلنة للنفط، دون استشارة الحكومات المنتجة، إذا قامت شركة (برتيش برتوليوم) في ١٣ شباط ١٩٥٩، بتخفيض الأسعار في منطقة الشرق الأوسط وفنزويلا بمعدل (١٨ سنتاً للبرميل)^(٥٧)، أدى ذلك إلى تعرض دول الشرق الأوسط إلى خسائر مالية كبيرة قدرت بحوالي (١٣٨ مليون دولار)^(٥٨).

دفعت سياسة تخفيض الأسعار إلى احتجاج الحكومات العربية، وجرت اتصالات بين فنزويلا وحكومات دول منطقة الشرق الأوسط، من أجل اتخاذ بسياسة موحدة حيال الشركات النفطية، لذا أوفدت فنزويلا مندوبين عنها الحضور أول مؤتمر عربي للنفط^(٥٩)، والذي تقرر إقامته في القاهرة، للمدة من (١٦-٢٢ نيسان ١٩٥٩)، بدعوة من المجلس الاقتصادي التابع للجامعة العربية^(٦٠) الهدف منه، مواجهة الموقف السلبي للشركات النفطية وحكوماتها المساندة لها^(٦١)، وقد أوصى المؤتمر ضرورة قيام تلك الشركات بالتشاور مع الحكومات المنتجة للنفط قبل إجراء أي تغيير بالأسعار المعلنة للنفط^(٦٢)، كما أوصى بتأسيس (هيئة للاستشارات النفطية) تجتمع مرة كل سنة على الأقل، لبحث المشاكل النفطية وإيجاد الحلول لها^(٦٣).

كان لمؤتمر القاهرة الأول عام ١٩٥٩، وتشكيل هيئة الاستشارات النفطية المقترحة، البذرة الأولى لتكوين منظمة البلدان المصدرة للنفط، إذ تضاعفت جهود الدول المنتجة في عقد اجتماعاتها من أجل توحيد سياستها النفطية في مجابهة الشركات الاحتكارية.

فقامت الحكومة السعودية بعقد مؤتمر في جدة بتاريخ ٢٠ تشرين الأول ١٩٥٩، بناءً على توصيات لجنة خبراء النفط التابع للجامعة العربية^(٦٤)، وقد اتخذ المؤتمر عدد من التوصيات التي يجب على الدول المنتجة تقديمها التي الشركات النفطية العاملة لديها، وأبرز تلك التوصيات، فهي كالآتي^(٦٥):

- ١- إن لا تلجأ الشركات إلى تخفيض أسعار النفط المعلنة بدون استشارة مسبقة للدولة المعنية.
- ٢- أن تعاد إلى الدول المنتجة الأقسام النفطية، التي لم تستثمر بعد من قبل الشركات، التي كانت خاضعة لسيطرتها

٣- زيادة عدد العاملين عن الدول المنتجة في الأجهزة الفنية التابعة للشركات النفطية. في غضون ذلك، كثف كل من (عبد الله الطريقي)^(٦٦) وزير النفط السعودي، و(بيريز الفونسو) Perez Alfonso، وزير النفط الفنزويلي، اتصالاتهما مع بقية البلدان المنتجة الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط، وهم كل من (العراق، إيران، الكويت) من أجل التعاون فيما بينهم والظهور بصورة التحالف النفطي بين دول الشرق الأوسط وفنزويلا^(٦٧)، وقد أسهمت تلك الاتصالات عن إصدار المجلس الاقتصادي التابع للجامعة العربية، موافقته للتوقيع على اتفاقية (تنسيق السياسة النفطية)، في ١٣ آذار ١٩٦٠م^(٦٨)، والتي كانت خطوة متقدمة في توحيد جهود البلدان المنتجة للنفط تجاه الشركات الاحتكارية العاملة على أراضيها^(٦٩).

في هذه الأثناء، وتنفيذاً لسياسة مبرمجة من قبل الشركات للسيطرة على نفط الشرق الأوسط، وبالرغم من الاحتجاجات الكثيرة إلى قدمتها حكومات البلدان المنتجة إلى هذه الشركات^(٧٠)، إلا أن الأخيرة لجأت إلى التخصيص الثاني للأسعار المعلنة، فقامت شركة (أستاندر أول أوف نيوجرسي) (أكسون Exxon)، بتخفيض أسعار نفط الشرق الأوسط، بمقدار (١٤) سنتاً للبرميل^(٧١)، أي من (١,٩٤) دولار للبرميل إلى (١,٨٠) دولار^(٧٢)، والذي كان بمثابة تحدٍ للدول المنتجة للنفط، وقد ساندت جميع الشركات هذا القرار، وأظهرت على أنها متماسكة في مواجهة بلدان الشرق الأوسط^(٧٣).

جعلت تلك التطورات الدول المنتجة في موقف دفعها إلى توحيد جهودها، ومما أثار تلك الدول هو تهميشها من جانب الشركات، وعدم إعلامها بتخفيض الأسعار^(٧٤)، على الرغم من تحذيرها، بعدم اتخاذ قرار أحادي الجانب في مسألة الأسعار، لذا جاء الرد سريع وقوي من الدول المنتجة للنفط، إذ اجتمع (عبد الله الطريقي)، مع مندوبي الدول (إيران والعراق والكويت وفنزويلا)، لوضع حد لسياسة الشركات التعسفية، تجاه الدول المنتجة للنفط، ومن أجل إنشاء تكتل دولي نفطي، يضم الدول المنتجة للوقوف أمام تكتل الشركات الاحتكارية^(٧٥).

وفي ٢٥ آب ١٩٦٠م، قامت الحكومة العراقية بتوجيه دعوة لأربع دول نفطية هي (الكويت والسعودية وإيران وفنزويلا)^(٧٦)، ولقد لبّت هذه الدول دعوة العراق لحضور اجتماع المزمع انعقاده في بغداد بتاريخ ١٠/أيلول/١٩٦٠م، وكان هدفها اتخاذ موقف موحد حيال الشركات الاحتكارية، يمنعها مستقبلاً من اتخاذ تصرفات انفرادية في مسألة تخفيض أسعار النفط^(٧٧).

والجدير بالذكر، أن هذه الدول تمتلك ما يقدر بـ (٦٧%) من احتياطي نفط العالم، وكان إنتاجها يمثل (٣٨%) من مجموع الإنتاج العالمي، وتزود حوالي (٩٠%) من التجارة العالمية للنفط، ولهذا فأن قرارات هذا الاجتماع ستكون ذات تأثير بالغ في مستقبل النفط عالمياً^(٧٨).

وعلى أثر ذلك، وصلت الوفود إلى العاصمة بغداد، وسط تقرب وصمت وانتظار من قبل الشركات الاحتكارية، لما يصدر عن هذا المؤتمر من قرارات وتوصيات^(٧٩).

ففي ٨ أيلول ١٩٦٠، وصل الوفد الإيراني، وكان أول الوفود وصولاً، برئاسة (فؤاد روحاني)^(٨٠)، نائب رئيس شركة النفط الإيراني، وعضوية أعضاء آخرين من المختصين في الشؤون النفطية الإيرانية^(٨١)، كما وصل الوفد السعودي برئاسة (عبد الله الطريقي)، مدير عام النفط والمعاون، فحين أرسلت الكويت، وقدماً برئاسة (أحمد العمر)، كما حضر المؤتمر (محمد سلمان) مدير دائرة شؤون النفط في الجامعة العربية، ومندوب قطر (حسن كامل)، بصفتهم مراقبين^(٨٢).

أما الوفد الفنزويلي، والذي وصل يوم ١٠/أيلول/١٩٦٠م برئاسة (بيريز الفونسو)، وكانت جميع الوفود تضم في عضويتها خبراء مختصين في الشؤون النفطية^(٨٣).

أما الوفد العراقي، فقد تمثل بمجموعة من الأعضاء^(٨٤)، برئاسة (طلعت الشيباني)^(٨٥)، والذي ترأس جلسات المؤتمر أيضاً، وتم افتتاح المؤتمر في تمام الساعة العاشرة والنصف، من صباح ١٠/صباح/١٩٦٠م، في بهو أمانة العاصمة بغداد، ألقى رئيس المؤتمر خطاباً، رحب فيه بإعطاء الوفود موضحاً الأسباب والدوافع التي استوجبت عقد هذا المؤتمر^(٨٦)، كما وتحدث جميع رؤساء الوفود المشاركة في المؤتمر^(٨٧)، وأكدوا جميعهم رفضهم لسياسة الشركات الاحتكارية بتخفيض الأسعار، واتفقوا على أنهم سينفذون بدقة القرارات جميعها التي سيتخذها هذا المؤتمر^(٨٨).

وبعد سلسلة من الجلسات التي عقدتها الدول الأعضاء، للمدة من ١٠ إلى ١٤ أيلول ١٩٦٠م^(٨٩)، تناور وناقشوا خلالها مجموعة من القرارات النفطية^(٩٠)، وتم التوقيع على جميع القرارات التي توصل إليها المؤتمر^(٩١)، وفي ختام جلسات المؤتمر في ١٤/أيلول، صوتت الدول على إنشاء منظمة دائمية تسمى (منظمة الدول المصدرة للنفط Organization of Petroleum Exporting Countries).

وتختصر المنظمة بـ(أوبك)، وباللغة الإنجليزية (Opec)^(٩٢) وتضم في عضويتها البلدان المتمثلة في هذا المؤتمر باعتبارهم أعضاء مؤسسون لها، ويحق لأي دول تصدر النفط بكميات وفيرة أن تصبح عضواً في المنظمة، شرط أن توافق على ذلك الأعضاء المؤسسون^(٩٣)، كما واتفق الأطراف على أن يكون مقر المنظمة في مدينة جنيف "سويسرا"^(٩٤)، لقرب الموقع من أهم الأسواق العالمية للنفط "غرب أوروبا"، ولكونها متوسطة ما بين فنزويلا وبقية الأعضاء في الشرق الأوسط^(٩٥).

أما الأهداف الأساسية للمنظمة، والتي تتمثل فيما يأتي^(٩٦):

١- تنسيق وتطوير وتوحيد السياسات النفطية للدولة الأعضاء، وتحديد أفضل السبل لحماية مصالحهم منفردين أو مجتمعين.

٢- المشاركة الفعالة في وضع السياسات التسعيرية، والتي تضمن تحقيق استقرار أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، والحد من تقلباتها.

٣- المشاركة في تحديد الإنتاج النفطي للمحافظة على مصالح الدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء.

٤- تحسين شروط عقود الامتياز، التي تحكم العلاقات بين الحكومات والشركات المنتجة.

٥- اتباع استراتيجية تمكن من الاستفادة من عائدات النفط في تنمية اقتصاديات دول المنظمة.

ثانياً. الهيكل التنظيمي لمنظمة أوبك:

يتكون الهيكل التنظيمي لمنظمة أوبك من ثلاث أجهزة أساسية تمارس من خلالها نشاطاتها واختصاصاتها، ويمكن توضيحها فيما يأتي:

١- المؤتمر:

يمثل السلطة العليا للمنظمة، والمسؤول عن وضع وصياغة السياسات العامة لها، ويتألف من وفود تمثل الدول الأعضاء، وكل وفد يتألف من عضو واحد أو أكثر، وكذلك مستشارين ومراقبين، على أن يترأس الوفد شخص واحد يمثل الدولة العضو في المنظمة^(٩٧)، ولكل الدولة من الدول الأعضاء صوت واحد في المؤتمر^(٩٨)، وتتخذ جميع القرارات المؤتمر، باستثناء القرارات المتعلقة بالأمور الإجرائية، بالموافقة الجماعية لجميع الأعضاء لتحقيق مبدأ العدالة، وتكون قرارات المؤتمر ملزمة في حال تطبيقها بموافقة جميع الأعضاء المؤسسين، ويحق لأية بلد غير منتمي للمنظمة الحضور بصفة مراقب إذا مقرر المؤتمر ذلك^(٩٩)، يجتمع أعضاء المؤتمر مرتين سنوياً في مقر المنظمة الدائم حسب مقتضى الحال، باستثناء بعض الحالات التي يطلب فيها رئيس مجلس المحافظين إلى عقد اجتماع استثنائي لحل بعض المشاكل التي تواجهها المنظمة^(١٠٠)، ويمكن أيضاً عقد اجتماع بناء على طلب إحدى الدول الأعضاء، بدعوة من الأمين العام بعد التشاور وموافقة الدول الأعضاء بأغلبية بسيطة^(١٠١)، وينتخب المؤتمر رئيساً مناصباً في بداية جلسته الأولى، ويباشر الرئيس المناوب مهام الرئيس عند غيابه، أو في حالة عدم تمكن من أداء مسؤولياته، ويباشر الرئيس وظيفته خلال فترة اجتماع المؤتمر، ويحتفظ بها حتى الاجتماع الثاني، ويشغل الأمين العام منصب أمين المؤتمر العام أيضاً^(١٠٢). أما أبرز مهام وصلاحيات المؤتمر فهي كالآتي^(١٠٣):

- رسم السياسات العامة للمنظمة ووضع السبل والوسائل الملائمة لتنفيذها.
 - البحث في طلبات الانضمام إلى عضوية المنظمة.
 - تعيين رئيس مجلس المحافظين وأعضاء المجلس والسكرتير العام للمنظمة.
 - النظر والبت في الميزانية التي يعدها ويعرضها عليه مجلس المحافظين.
 - النظر في بيان الحسابات التي يعرضها عليه مجلس المحافظين لنيل المصادقة عليها.
 - الموافقة على أية تعديلات في دستور المنظمة.
- ٢- مجلس المحافظة:

يتألف هذا المجلس من محافظين مرشحين من قبل البلدان الأعضاء بعد موافقة المؤتمر عليهم^(١٠٤)، ومدة عضوية كل محافظ سنتين، وتتخذ قرارات المجلس بالأغلبية لأصوات المحافظين، فلكل محافظ صوت واحد، ويجتمع مجلس المحافظين مرتين في السنة^(١٠٥)، ويمكن أن يعقد اجتماعات استثنائية عند الضرورة بطلب من رئيس المجلس أو السكرتير العام، أو بطلب من ثلثي عدد المحافظين^(١٠٦).

أما أبرز مهام المجلس، فهي كالآتي^(١٠٧):

- ١- إدارة شؤون المنظمة، وتنفيذ قرارات المؤتمر.
- ٢- رفع التقارير والتوصيات إلى المؤتمر حول شؤون المنظمة.
- ٣- إعداد ميزانية المنظمة لكل سنة، وعرضها على المؤتمر للتصديق عليها.
- ٤- تعيين مدقق الحسابات للمنظمة لمدة سنة واحدة.
- ٥- الموافقة على تعيين رؤساء الدوائر ومديري الأقسام بعد تسميتهم من قبل بلدانهم.
- ٦- الدعوة إلى عقد اجتماع استثنائي للمؤتمر.
- ٧- تحضير وإعداد جدول أعمال المؤتمر.
- ٣- الأمانة العامة (السكرتارية):

أكد دستور المنظمة على أن الأمانة العامة هي الهيئة الثالثة المكونة للجهاز الإداري للمنظمة، وتتولى الأمانة العامة المهام التنفيذية للمنظمة، بتوجيه من مجلس المحافظين^(١٠٨)، وتتألف من الأمين العام للمنظمة ونائبه، وقسم الأبحاث، دائرة شؤون الموظفين والأعمال الإدارية، الدائرة الإعلامية، مكتب الأمين العام، وحدة الشؤون القانونية^(١٠٩).

ويعد الأمين العام مخولاً قانونياً صلاحيات تمثيل المنظمة، ويعين من قبل المؤتمر من بين رعاية الدول الأعضاء لمدة (ثلاث سنوات) قابلة للتجديد لمرة واحدة ولمدة نفسها^(١١٠). ويعد المسؤول عنه تصريف شؤونها طبقاً لتوجيهات مجلس المحافظين، ويتحتم عليه حضور جميع اجتماعات مجلس المحافظين^(١١١)، كما وضعت بعض الشروط الواجب توافرها بالأمين العام منها، أن لا يقل عمره عن خمسة وثلاثين عاماً، ويحمل شهادة جامعية من إحدى الجامعات المعترف بها في تخصص القانون والاقتصاد أو العلوم أو الهندسة، وأن يكون لديه خبرة عملية تبلغ خمسة عشر عاماً على الأقل^(١١٢).

ويقوم الأمين العام بمهام عديدة منها، إدارة أعمال المنظمة وتنظيمها، وضمان تنفيذ الوظائف والواجبات المنوطة بدوائر السكرتارية المختلفة، وكذلك إعداد التقارير لعرضها في اجتماعات مجلس المحافظين، وإحاطة رئيس المجلس وأعضائه علماً بجميع أنشطة الأمانة العامة، ويقوم الأمين العام بتعيين الخبراء والمختصين إذا اقتضت الحاجة إليهم، بصرف النظر عن جنسياتهم^(١١٣)، كما يعين رؤساء ومدراء الأقسام بموافقة مجلس المحافظين، وكذلك يعين

موظفين الأمانة بعد ترشيحهم من قبل حكوماتهم المعنية أو عن طريق التعيين المباشر، ويراعي الأمين العام عند التعيين التوزيع العادل للمناصب على رعايا الأعضاء، ويعد موظفو الأمانة العامة موظفون دوليون لهم صفة دولية، وعليه فأنهم لا يتلقون أثناء أدائهم لواجباتهم تعليمات من أية حكومة أو أية سلطة خارج المنظمة^(١١٤).

المبحث الثالث

السياسة النفطية لدول مجلس التعاون تجاه منظمة أوبك ١٩٨١-١٩٩٠
أولاً. سياسة الأسعار وتطور الإنتاج لدول مجلس التعاون الخليجي للمدة من عام ١٩٨١-١٩٨٥:

عند تأسيس مجلس التعاون الخليجي، شهد سوق النفط العالمية تغييرات دارماتيكية، حيث تحول تأثير السوق النفطي من تأثير سوق البائعين إلى تأثير سوق المشترين^(١١٥)، مما أدى إلى ظهور سمات جديدة للسوق النفطي، أحدثت تغييراً كبيراً في الأسعار منذ منتصف عام ١٩٨١م، فقد انخفضت الأسعار الفورية^(١١٦)، من (٤٠,٦) دولار للبرميل عام ١٩٨٠، لتصل إلى (٣٤) دولار للبرميل عام ١٩٨١، ووصل سعر نفط الخام الرسمي^(١١٧) إلى (٣٤) دولاراً لنفس السنة^(١١٨).
على أثر ذلك، عقدت منظمة أوبك اجتماعاً لها في جنيف في تشرين الأول عام ١٩٨١م، أكدت فيه تثبيت أسعار النفط الخام الرسمي عند (٣٤) دولار للبرميل، حتى نهاية عام ١٩٨٢م، لكن الأسعار الفورية أخذت في الانخفاض لتصل في نهاية عام ١٩٨٢ إلى (٣٠,٩٢) دولار للبرميل^(١١٩)، وفي العام ١٩٨٣ ازداد تلاعب المستهلكين الكبار بكميات المخزون النفطي، وقامت كل من بريطانيا والنرويج الغير أعضاء في منظمة الأوبك، بتخفيض أسعار نفط الشمال بمقدار (٣) دولار، ليصل إلى (٣٠,٥) دولار للبرميل، وانخفض الطلب العالمي على نفط أوبك^(١٢٠).

دفع بمنظمة أوبك إلى خفض أسعار نفط الخام الرسمي من (٣٤) دولار للبرميل إلى (٣٠) دولار في شهر شباط عام ١٩٨٣م، وكذلك الأسعار الفورية لتصل إلى (٢٩,٧٥) دولار للبرمي، بعد أن كانت في نهاية عام ١٩٨٢م (٣٠,٩٢) دولار للبرميل^(١٢١).
وكان هناك تطورات أثرت على مجرى الأسعار من أبرزها ما يأتي^(١٢٢):

١- دخول أعضاء جدد في السوق النفطي، وهم كل من (الاتحاد السوفيتي دول بحر الشمال وبريطانيا والنرويج والدنيمارك)، والتي طرحت إنتاجها النفطي في مختلف الأسواق، لاسيما الأسواق الفورية^(١٢٣).

٢- استخدام الدول الصناعية للمخزون النفطي، الذي بدأت في تجميعه في سنوات سابقة أحدث فائض مصطنع في السوق النفطي مما مكنها في السيطرة على السوق العالمي للنفط.

٣- انخفاض إنتاج دول الأوبك، وكذلك عوائدها النفطية، مما جعل من الصعوبة التزام تلك الدول بالحصص الإنتاجية وبالأسعار الرسمية، مما أدى إلى ظهور الحسومات السعرية والاتفاقيات الثنائية، التي أدت إلى انهيار الأسعار والإنتاج خلال هذه المرحلة.

٤- تزايد أهمية السوق الفورية، فعندما تكون الأسعار الرسمية أقل من الفورية، تتجه الشركات النفطية للالتزام في عقودها مع دول أوبك، وفي حالة العكس تتجه نحو السوق الفورية. في ظل هذه التطورات النفطية، كان على أعضاء دول مجلس التعاون الخليجي، التغلب أولاً على مشاكل الإنتاج والأسعار في قطاع النفط، والتعاون مع منظمة أوبك لتحقيق استقرار في السوق النفطي^(١٢٣)، ومن الجدير بالاهتمام أن الاتفاقية الاقتصادية لدول المجلس، تدعو إلى سياسة نفطية مشتركة، حيث تنص المادة (الحادية عشر) من الاتفاقية الاقتصادية لعام ١٩٨١ على "تنسيق سياساتها في مجال الصناعة النفطية في جميع مراحلها"، وكذلك أكدت على وضع سياسات نفطية موحدة، واتخاذ مواقف مشتركة إزاء العالم الخارجي وفي المنظمات الدولية والمتخصصة^(١٢٤).

وبهذا قدمت الاتفاقية الاقتصادية، إطار عمل لدول مجلس التعاون الخليجي لتنسيق سياستهم النفطية، إذ قام المنتجون الأربعة في مجلس التعاون الخليجي، وهم كل من (السعودية، الكويت، الإمارات، وقطر) بتنسيق سياساتهم النفطية مع عُمان، وهي دولة منتجة للنفط، لكن غير عضو في منظمة أوبك، وكذلك مع العراق، وهي عضو في منظمة أوبك، وغير عضو في مجلس التعاون الخليجي، كما قامت دول المجلس بتنسيق سياساتها داخل منظمة الأوبك، بقيادة العربية السعودية، والتي تعد أقوى دولة نفطية من حيث الإنتاج النفطي^(١٢٥).

لذا طالبت السعودية بعقد اجتماع لمنظمة أوبك، وبالفعل عقد الاجتماع في لندن بتاريخ ١٥ آذار ١٩٨٣، الهدف منه القضاء على التخمة النفطية، وتحقيق استقرار في الأسعار والتنسيق مع الدول المنتجة خارج منظمة الأوبك^(١٢٦).

وقد تقرر ما يأتي^(١٢٧):

- ١- تقرر تحديد سعر نفط الخام الرسمي ب(٢٩) دولار للبرميل.
- ٢- تحديد الإنتاج النفطي لدول المنظمة عند (١٧,٥) مليون برميل.
- ٣- تعهدت الدول الأعضاء بعدم تخفيض الأسعار الرسمية لغطها، إلا بعد الموافقة الرسمية من المنظمة.
- ٤- يمكن للدول الأعضاء زيادة الأسعار الرسمية بصورة تدريجية لا تتعدى (٥٠) سنناً بشرط أن تسمح ظروف السوق بذلك.
- ٥- تعهد الدول الأعضاء بعدم إعطاء أية حسومات سعرية لأية دولة أو شركة نفطية.

وعلى أثر هذا الاجتماع، قامت دول مجلس التعاون الخليجي، بتحديد إنتاجها وفقاً للحصص الخاصة بكل دولة.

والجدول رقم (١)^(١٢٨) يوضح إنتاج النفط الخام لدول مجلس التعاون الخليجي بالمليون برميل سنوياً للمدة من (١٩٨١-١٩٨٣).

السنة الدولة	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣
السعودية	٣٥٧٧,٠	٢٣٦٦,٤	١٦٦٧,٥
الكويت	٤١٢,٣٤	٣٣٨,٨٦	٢٨٤,٧٦
البحرين	١٦,٨٣	١٦,٠٦	١٥,٣
الإمارات	٥٤٨,٣٤	٤٥٥,٨١	٤١٩,٣٨
عُمان	١١٩,٨	١٢٢,٦	١٤١,٩
قطر	١٥١,٥٥	١٢١,١٨	١٩٨,١٩

ومن خلال ملاحظتنا للجدول يتبين التزام جميع دول مجلس التعاون الخليجي، بقرارات منظمة أوبك في الاجتماع الأخير الذي عقد في لندن، وتخفيض إنتاجها خلال العام ١٩٨٣م، قياساً بالإنتاج السنوي لعام ١٩٨٢، ما عدا سلطنة عُمان، والتي هي من الدول غير الأعضاء في منظمة أوبك فأنها استمرت في زيادة إنتاجها، وذلك لتحقيق أهدافها الاقتصادية من خلال زيادة الإيرادات، والتي كانت بحاجة ماسة إليها، لتحقيق مشروعات التنمية الخاصة بها، في حين ألزمت البحرين بالحصص المقررة، على الرغم من أنها من غير الدول الأعضاء داخل منظمة أوبك .

ويحكم الإنتاج النفطي لدول مجلس التعاون، عدة اعتبارات من أهمها ما يأتي^(١٢٩):

- ١- الاحتياجات المالية للدولة وللأزمة لمشروعات التنمية فيها.
- ٢- ظروف الطلب على النفط في الأسواق الدولية.
- ٣- قرارات منظمة الأوبك والتي تحرص دول مجلس التعاون على الالتزام بها، وذلك بتحديد حصص إنتاج لكل دولة عضو في المنظمة.
- لكن في نهاية عام ١٩٨٤م، حصلت بعض الأحداث النفطية، أثرت على السوق النفطية، والتي منها^(١٣٠):

- ١- قيام الدول الصناعية باللجوء إلى بدائل للنفط للحصول على احتياجاتها من الطاقة.
- ٢- تزايد المنافسة من الدول المنتجة خارج الأوبك، مثل نفط بحر الشمال والمكسيك.
- ٣- عدم التزام بعض الدول الأعضاء في الأوبك، بالحصص المقررة ومنح حسومات في الأسعار على نطاق واسع.
- ٤- تزايد المخزونات النفطية بشكل كبير.

في حين كانت أبرز الأحداث النفطية، والتي حدثت في ٢٠ تشرين الأول عام ١٩٨٤م، عندما قامت النرويج بتخفيض سعر نفطها إلى مستوى (٢٨,٥) دولار للبرميل، وكذلك قيام بريطانيا بتخفيض نفطها إلى (٢٨,٦٥) دولار للبرميل^(١٣١)، دفع بمنظمة أوبك إلى عقد اجتماع في ١ كانون الأول ١٩٨٤ في جنيف، فيه تم تحديد الأسعار الرسمية بـ (٢٩) دولار للبرميل، والأسعار الفورية إلى (٢٨,٠٤) دولار للبرميل^(١٣٢).

وشهد عام ١٩٨٥م، بداية للتحويل في مجرى الأحداث النفطية، المتعلقة بالأسعار، سبب استمرار التجاوزات وعدم التزام بعض الأعضاء في الأوبك وخارجها بالحصص المقررة ومنح حسومات في الأسعار على نطاق واسع^(١٣٣).

ومن دول مجلس التعاون الخليجي، التي لم تلتزم بالحصص المقررة هي سلطنة عُمان، إذ رفعت إنتاجها السنوي لعام ١٩٨٥ إلى (١٨٨,٨) مليون برميل، بعد أن كان عام ١٩٨٤م يقدر بـ (١٥٢,٤) مليون برميل، في حين التزمت باقي دول المجلس بالحصص المقررة لها من منظمة أوبك^(١٣٤).

مما دعا اعضاء المنظمة للاجتماع في جنيف في كانون الثاني ١٩٨٥م قرروا فيه تخفيض أسعار الرسمية من (٢٩) دولاراً إلى (٢٨) دولار للبرميل^(١٣٥)، على الرغم من تحسن الوضع النفطي قليلاً، بعد هذا القرار، لكن الوضع النفطي استمر في حالة الضعف، لاسيما بعد إعلان بريطانيا، في آذار ١٩٨٥م، عن إلغاء شركة النفط البريطانية، وهي الشركة الحكومية التجارية، التي كانت تقوم بتحديد أسعار نفط بحر الشمال، وهذا يعني ربط أسعار نفط الشمال بالأسعار الفورية^(١٣٦).

من جانبها عملت دول مجلس التعاون الخليجي، وبهدف تحقيق استقرار في الأسعار والإنتاج النفطي، ولضمان الإمدادات النفطية عقد وزراء نفط دول مجلس التعاون اجتماعاً لهم بتاريخ ٢٣ تشرين الأول ١٩٨٥م، توصل المجتمعون لبعض القرارات^(١٣٧)، والتي من أبرزها ما يأتي^(١٣٨):

- ١- العمل على ضمان إمدادات نفطية طارئة إلى الدول الأعضاء التي تتعرض منشآتهم الإنتاجية أو التصديرية للخطر.

- ٢- منح قروضاً إلى الدول الأعضاء في حالة المصاعب والمشاكل التي تصب القطاع النفطي.

- ٣- إقامة مخزون احتياطي نفطي استراتيجي وطني، يكفي لمدة خمسة وأربعين يوماً في كل دولة من دول المجلس.

- ٤- التعاون مع منظمة أوبك لتحديد الأسعار والإنتاج النفطي.

لكن مع استمرار اضطراب في السوق النفطي، وازدياد تراخي قبضة منظمة الأوبك على إنتاج الدول الأعضاء، لاسيما تلك التي تواجه ظروفاً اقتصادية صعبة، ومنها نيجيريا، التي لم تتمكن من السعر المحدد، وخفضت أسعار نفطها إلى (٢٧) دولار للبرميل للحفاظ على حجم

مبيعاتها^(١٣٩)، لذلك عقد أعضاء منظمة أوبك اجتماعاً لهم في جنيف بتاريخ ١٠ كانون ١٩٨٥م، قرروا فيه التخلي عن سياسة تحديد حصص الإنتاج، وسياسة التسعير الرسمي خلال الأشهر الستة القادمة، وترك عوامل العرض والطلب لتحديد اتجاهات السوق النفطية، والهدف هو للضغط على المنتجين المنافسين خارج المنظمة لتحقيق توازن في السوق النفطية^(١٤٠). على الرغم من هدف منظمة أوبك تحقيق استقرار في الأسعار، لكن قرارها الأخير تسبب في تذبذب عنيف في الأسعار وزيادة في الإنتاج، مما نتج عنه فوض عمت الأسواق النفطية تسبب بأزمة نفطية كبيرة عام ١٩٨٦م.

ثانياً. الأزمة النفطية المعاكسة لعام ١٩٨٦م وموقف دول مجلس التعاون الخليجي منها: كان لغياب التنسيق والتعاون بين أعضاء منظمة أوبك، بدءاً من العام ١٩٨٥م، أدى إلى تدهور مكانة المنظمة في سوق النفط العالمية^(١٤١)، لذا شهد عام ١٩٨٦م، تدهوراً شديداً في أسعار النفط عالمياً، نتج عن الفوض التي عمت السوق النفطية، بسبب حرب الأسعار، والتي أدت إلى أزمة نفطية معاكسة، سميت كذلك لأن تغيرات الأسعار، جاءت عكس اتجاه الأسعار في الأزمتين السابقتين الأولى والثانية^(١٤٢)، وأن الأسعار هذه المرة لم تكن في صالح الدول المصدرة للنفط، بل عرفت انخفاضاً شديداً، حيث انخفض سعر برميل النفط من (٢٨) دولار إلى (١٨) دولار، ثم إلى (١٣,٥٣)، واستمرار الانخفاض في سعر النفط إلى (٧) دولارات منتصف عام ١٩٨٦م^(١٤٣).

أما أبرز الأسباب الرئيسة لهذه الأزمة فهي كما يأتي:

١- قيام الدول المنتجة للنفط داخل منظمة أوبك، لاسيما دول مجلس التعاون الخليجي، بزيادة الإنتاج، وعدم التقيد بالحصص الخاصة بكل دولة، مما تسبب بوفرة شديدة في الإنتاج، وزيادة في المعرض من النفط عن الطلب عليه، فعلى الرغم من إنخفاض أسعار النفط، إلا أن الدول الأعضاء في المنظمة قامت بزيادة إنتاجها^(١٤٤)، فعلى سبيل المثال، قيام السعودية بإبرام صفقات بكميات هائلة تقدر بـ (١,٢٥) مليون برميل مع شركات عالمية، تبعثها الإمارات بالزيادة في الإنتاج قدرها (٣٠٠) ألف برميل يومياً، وكذا الحال مع باقي دول مجلس التعاون الخليجي^(١٤٥)، والجدول رقم (٢)^(١٤٦) يوضح الزيادة في الإنتاج السنوي بالمليون برميل لسنة ١٩٨٦م قياساً بالسنة السابقة عام ١٩٨٥م.

الدولة السنة	السعودية	الكويت	قطر	البحرين	عمان	الإمارات
١٩٨٥	١٢٣٧,٤	٣٤١,٧٥	١٠٥,٨٨	١٥,٣	١٨١,٨	٣٨٥,٧٣
١٩٨٦	١٧٤٦,٢	٤٥١,٧٦	١١٤,٤٦	١٥,١٠	٢٠٤,٣	٤٧٧,٧٥

٢- لجوء الدول الصناعية إلى تخفيض سقف استهلاكها من النفط، وتعويضه بمصادر بديلة كالفحم أو الطاقة النووية، إذ انخفضت حصة النفط من الاستهلاك العالمي للطاقة من (٥٣%) عام ١٩٧٣ وصل إلى (٤٦%) عام ١٩٨٥، وهو ما أدى إلى وفرة نفطية^(١٤٧).

٣- التوسع في الإنتاج النفطي خارج منظمة الأوبك، من خلال البحث واستكشاف احتياطات نفطية جديدة، ودخول منتجين جدد للنفط مثل (المكسيك، الهند، ماليزيا، الصين، كندا، مصر، البرازيل، النرويج)، والتي استطاعت تعويض الكميات التي يمكن أن تنتجها دول الأوبك، مما تسبب بوفرة شديدة للنفط في الأسواق العالمية^(١٤٨).

٤- اعتماد الدول الصناعية على المخزون الاستراتيجي من النفط، والذي يعد من الأسباب الهامة في انهيار أسعاره^(١٤٩).

كان تأثير هذه الأزمة النفطية، تأثيراً كبيراً على الدول المنتجة في منظمة أوبك، لاسيما دول مجلس التعاون الخليجي، بسبب اعتماد تلك الدول الشبه الكلي على الواردات النفطية، مما تسبب في تراجع قيمة الصادرات النفطية لعام ١٩٨٦ قياساً في السنوات السابقة.

الجدول رقم (٣)^(١٥٠) يوضح قيمة الصادرات النفطية للمدة (١٩٨٦-١٩٨١) بالمليار دولار سنوياً.

اسم الدولة	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
السعودية	١١١,١	٧٣,٠	٤٤,٧	٣٦,٣	٢٥,٩	١٨,٢
البحرين	٣,٩	٣,١	٢,٦	٢,٨	٢,٦	١,٩
الإمارات	٢١,٣	١٧,٨	١٥,٠	١٣,٠	١٢,٠	٧,٦
عُمان	٤,٧	٤,٤	٤,٢	٤,٤	٤,٩	٢,٨
قطر	,٥	٤,٢	٣,٠	٣,١	٢,٩	٠,٧
الكويت	١٤	٩	١٠	١١	٩,٤	٦,٤
إجمالي الواردات	١٦٠,٥	١١١,٥	٧٩,٥	٧٠,٦	٥٧,٤	٣٨,٦

وفي ضوء الجدول تبين لنا، تراجع قيمة الصادرات النفطية لدول المجلس، والتي وصلت إلى أقل مستوى لها في عام ١٩٨٦م، حيث بلغت (٣٨,٦) مليار دولار، بعد ما كانت عام ١٩٨١ حوالي (١٦٠,٥) مليار دولار، أي بانخفاض يقدر نسبة بـ(٧٦%)، مما تسبب في انحصار مصادر تمويل الاقتصاد الوطني لدول المجلس المعتمدة بشكل كبير على الواردات النفطية لتنظيم شؤونها الاقتصادية^(١٥١).

سارعت منظمة الأوبك من أجل إيجاد الحلول لإنهاء هذه الأزمة، إذ شهد النصف الأول من عام ١٩٨٦، عقد ثلاثة مؤتمرات وزارية تعتذر فيها الاتفاق على أي قرار بسبب تباين وجهات النظر بين الأعضاء، لكن في ١٠ تموز ١٩٨٦م، عقد اجتماع في جنيف، اتفق فيه الأعضاء على

تخفيض مستويات إنتاجهم خلال شهري (ايلول، تشرين الأول)، وتحديد سقف الإنتاج بـ (١٦) مليون برميل يومياً، مع الالتزام بنسب الحصص الإنتاجية المقررة لكل عضو في المنظمة^(١٥٢)، كما تم عقده مؤتمر آخر في جنيف في تشرين الأول، تقرر فيه تحديد سقف الإنتاج لشهري (تشرين الثاني وكانون الأول) بـ (١٤,٩٦١) مليون برميل يومياً و (١٥,٠٣٩) مليون برميل يومياً على التوالي مع الالتزام جميع الأعضاء بالحصص الإنتاجية لكل دولة^(١٥٣).

ونتيجة لهذه المؤتمرات، شهد السوق النفطي تحسناً طفيفاً عتلى مستوى الأسعار النفطية، إذ تراوحت بين (١٣ و ١٥) دولار للبرميل، وفي ٢٠ كانون الأول ١٩٨٦م، عتقد اجتماع لمنظمة أوبك، تم الاتفاق فيه على تحديد سقف إنتاج النصف الأول من عام ١٩٨٧م بحوالي (١٥,٨) مليون برميل يومياً^(١٥٤).

وكان للاتفاق الأخير، إثارة إيجابية على السوق النفطي، إذ شهد العام ١٩٨٧م، ارتفاعاً بسيطاً في أسعار النفط، إذ وصل إلى (١٧,٧) دولار للبرميل، وفي ١٥ حزيران ١٩٨٧، أُنقِض أعضاء منظمة أوبك على رفع سقف الإنتاج النفطي إلى (١٦,٦) مليون برميل يومياً، وتم تحديد سعر البرميل بـ (١٨) دولار، وبذلك شهد السوق النفطي استقراراً نسبياً^(١٥٥).

وكان لدول مجلس التعاون الخليجي، دوراً جوهرياً في استقرار السوق النفطي، من خلال التوصيات والقرارات التي أصدرها المجلس، في دورته الثامنة، المقامة في الرياض للمدة (٢٦- ٢٩ أيلول ١٩٨٧)، إذ أكد المجلس على ضرورة الحفاظ على استقرار السوق النفطي، ووجوب التزام جميع دول منظمة أوبك بالأسعار المقررة، والتوقف عن منح الحسومات المباشرة وغير المباشرة، كما دعا المجلس جميع الدول المصدرة للنفط من خارج منظمة أوبك إلى التعاون في سبيل تحقيق الاستقرار المنشود في السوق العالمية، وذلك للحد من الإنتاج الفائض عن الطلب الفعلي في السوق^(١٥٦)، كما أقر المجلس نظام الإقراض النفطي بين دول مجلس التعاون، ويتم الإقراض على أساس تظامني بين جميع دول المجلس عند حدوث أي ضرر بترتيب عليه تعطيل المنشآت الناقلة للصادرات من الموانئ، على أن تكون نسبة الضرر (٣٠%) من الكمية المتوقع، أن تقوم الدولة المتضررة بتصديرها، والتوقع باستمرار الضرر لمدة شهر على الأقل، مع ارتباط تلك النسبة بالحصص التي تلتزم بها الدول الأعضاء في الأوبك^(١٥٧).

من جانبها عملت دول مجلس التعاون الخليجي لاستغلال الاستقرار النسبي في السوق النفطي، وعملت على زيادة إنتاجها خلال العام ١٩٨٧م، قياساً في السنة السابقة عام ١٩٨٦م الذي شهد انخفاضاً شديداً في انتاج بسبب الأزمة النفطية.

والجدول رقم (٤)^(١٥٨) يوضح حجم الإنتاج بملايين البرميل للسنتين (١٩٨٦-١٩٨٧).

الدولة السنة	السعودية	الكويت	قطر	عُمان	البحرين	الإمارات
١٩٨٦	١٧٤٦,٢	٤٥١,٧٦	١١٤,٤٦	٢٠٤,٣	١٥,١٠	٤٧٧,٧٥

١٩٨٧	١٨٥٠,٩	٤٥٤,٦٣	١٢٦,٣٦	٢١٢,٥	١٥,٢١	٥١٧,٥٦
------	--------	--------	--------	-------	-------	--------

ومن خلال الجدول نلاحظ، زيادة الإنتاج لجميع دول المجلس، ساهمت هذه الزيادة على ارتفاع قيمة الصادرات النفطية لعام ١٩٨٧م بحوالي (٤٤,٣) مليار دولار قياساً بالعام ١٩٨٦م، والذي وصل (٣٨,٦) مليار دولار، أي بزيادة وصلت إلى (١٥%)^(١٥٩)، توزعت هذه الإيرادات المالية على دول مجلس التعاون الخليجي، فكان نصيب السعودية حوالي (٢١) مليار دولار، ونصيب الإمارات بـ(٨,٣) مليار دولار، أما نصيب قطر فكان (١,٨) مليار دولار، ونصيب البحرين (٢,٠) مليار دولار، وكان نصيب عمان نحو (٢,٧) مليار دولار، أما نصيب الكويت كان (٧,٥) مليار دولار، ساهمت هذه الإيرادات المالية في الأنعاش الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي^(١٦٠).

ثالثاً. موقف دول مجلس التعاون الخليجي من سياسة منظمة أوبك النفطية خلال ١٩٨٨-١٩٩٠م:

شهدت الأسواق النفطية لعام ١٩٨٨م عدم استقرار، إذ أنهارت أسعار النفط الخام، حتى وصلت في شهر تشرين الأول عام ١٩٨٨م، إلى أقل من (عشرة دولارات للبرميل)، نتيجة لحرب الإنتاج بين الدول الأعضاء، وعدم الالتزام بالحصص المقررة لها^(١٦١)، فضلاً عن استعمال دول الوكالة الدولية للطاقة للخرين الاستراتيجي للتأثير على العرض العالمي من النفط، ولتقليل فعالية الأوبك في السوق النفطي^(١٦٢).

لذا عقدت منظمة الأوبك اجتماعاً لها في فينا بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني عام ١٩٨٨، تم الاتفاق الاتفاق فيه على ما يأتي^(١٦٣):

١- تحديد سقف الإنتاج بـ(١٨,٥) مليون برميل يومياً، لمدة ستة شهور تنتهي في شهر حزيران عام ١٩٨٩م.

٢- تحديد السعر الرسمي لنفط الخام بـ(١٨) دولار للبرميل.

٣- حصول كل من العراق وإيران على حصتين متساويتين، يبلغ كل منهما (مليونين وستمائة وأربعين ألف برميل يومياً، مع تخصيص (١٤,٤٧%) من إجمالي إنتاج أوبك لكل من البلدين. لم ترض جميع دول المنظمة على هذه الاتفاقية، لاسيما دول مجلس التعاون الخليجي، إذ تحفظت كل من الكويت والإمارات على بعض بنود الاتفاقية، لاسيما مسألة تحديد الإنتاج، وأكد (مانع سعيد العتيبة)، وزير النفط والمعادن الإماراتي، ورئيس منظمة أوبك بعد اجتماع تشرين الثاني ١٩٨٨م، بأن هناك خلافات كبيرة بين أعضاء المنظمة، ووصف المنظمة بالسجين، الذي قيدت يده من جراء مخططات دول الوكالة الدولية للطاقة^(١٦٤).

فيما صرح الشيخ (علي خليفة الصباح) وزير النفط الكويتي لصحيفة وول ستريت جورنال في ٢٠ كانون الثاني ١٩٨٩م قائلاً: "أن الكويت لا تنوي الالتزام بحصتها المقررة والتي هي مليون

وسبعة وثلاثون ألف برميل في اليوم، وهي سوف تصر على حصة مقدارها مليون وثلاثمائة وخمسون ألف برميل في اليوم^(١٦٥).

دفعت الخلافات داخل المنظمة إلى العمل على زيادة سقف الإنتاج خلال العام ١٩٨٩م، مع وجود بعض المؤشرات التي تشير إلى استقرار أسعار النفط الخام ومن أبرزها انتهاء الحرب العراقية- الإيرانية، إذ أخذت الأسعار ترتفع تدريجياً حتى وصلت إلى (١٧) دولار للبرميل بداية عام ١٩٨٩م، كما ظهرت زيادة في الطلب على نفط الأوبك^(١٦٦).

لذا عقدت منظمة أوبك اجتماعاً لها في فينا يوم ١٥ حزيران ١٩٨٩م، تم الاتفاق فيه على زيادة سقف الإنتاج إلى (١٩,٥) مليون برميل يومياً مع الحفاظ على السعر السابق وهو (١٨) دولار للبرميل، ويسري هذا الاتفاق اعتباراً من (١ تموز) ولمدة ستة أشهر، تم عقد اجتماع آخر للمنظمة في شهر أيلول ١٩٨٩م اتفق الأعضاء على زيادة سقف الإنتاج إلى (٢٠,٥) مليون برميل يومياً مع الاحتفاظ بنفس السعر الرسمي السابق هو (١٨) دولار للبرميل^(١٦٧).

لكن مع استقرار السوق النفطي وزيادة الطلب العالمي على النفط، وكذلك رفض كل من (الكويت والإمارات) الحصة المحددة لهما ضمن سقف الإنتاج الذي حدد من اجتماع أيلول ١٩٨٩م، إذ منحت الكويت حصة تقدر بـ(١,١٤٩) مليون برميل يومياً، فيما منحت الإمارات حصة (١,٠٥٠) مليون برميل يومياً^(١٦٨).

دفع ذلك بالمنظمة إلى عقد اجتماعاً لها في فينا للمدة من (٢٥-٢٨) تشرين الثاني ١٩٨٩ لزيادة سقف الإنتاج، وفي هذه الاجتماع تم تقديم العديد من المقترحات من قبل الدول الأعضاء، لكن تم الاتفاق على المقترح الذي قدمه العراق، وفيه تم تحديد سقف إنتاج المنظمة بـ(٢٢) مليون برميل يومياً^(١٦٩)، وتم تحديد حصص دول مجلس التعاون الخليجي الأعضاء في المنظمة، إذ منحت الكويت حصة تقدر بـ(١,٥٠٠) مليون برميل يومياً، ومنحت الإمارات حصة نحو (١,٠٩٥) مليون برميل يومياً، فيما منحت السعودية حصة تقدر بـ(٥,٣٨٠) مليون برميل يومياً، أما قطر فكانت حصتها (٣٧١) ألف برميل يومياً^(١٧٠)، كما تم الاتفاق بعدم المطالبة، أي دولة عضو أخرى بتخفيض حصتها النسبية إلا على أساس اختياري، وتم تحديد السعر الرسمي بـ (١٨) دولار للبرميل، ويسري هذا الاتفاق على النصف الأول من عام ١٩٩٠م^(١٧١).

لكن مع نهاية شهر شباط ١٩٩٠م تدهورت الأوضاع النفطية، إذ ارتفع إنتاج منظمة أوبك إلى (٢٤) مليون برميل يومياً، مما أدى إلى انخفاض سعر البرميل إلى (١٤) دولار، بعد أن كان يتراوح بين (١٨ و ٢٠) دولار في بداية العام^(١٧٢)، بسبب قيام بعض الدول الأعضاء في المنظمة بتجاوز حصصها المقررة لها، لاسيما بعض دول مجلس التعاون الخليجي وهم (الكويت، الإمارات و السعودية)، إذ انتجت الكويت حوالي (مليون برميل) أي نحو (نصف مليون برميل يومياً) أعلى من حصتها، وانتجت الإمارات حوالي (مليون برميل يومياً)، أي أعلى من حصتها

الرسمية بنحو (٩٠٠) ألف برميل يومياً، أما السعودية فقد انتجت نحو (٥,٧) ملايين برميل يومياً، أي بمقدار يزيد على حصتها الرسمية بنحو (٣٢٠) ألف برميل يومياً^(١٧٣).

وإزاء هذه التطورات عقدت المنظمة اجتماعاً لها في فينا يوم ١٦ آذار ١٩٩٠م، اتفق فيه وزراء النفط في دول منظمة الأوبك على الالتزام بالحصص المقررة لها، وفقاً للمؤتمر السابق الذي عقد في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٨٩م، وأعلن (صادق بوسته)، وزير النفط الجزائري، ورئيس المؤتمر الوزاري للمنظمة، في ختام المؤتمر على اتفاق الأعضاء على سقف الإنتاج المحدد، بمعدل (٢٢) مليون برميل يومياً، وسعر رسمي بمبلغ (١٨) دولار للبرميل^(١٧٤).

من جانبها عقدت دول مجلس التعاون الخليجي اجتماعاً لها، في جدة يوم ١٧ نيسان ١٩٩٠م، ضم كل من (السعودية، الكويت والإمارات)، وأكدوا أن الحل الوحيد من أجل استقرار السوق النفطي، هو أن تلتزم جميع الدول الأعضاء في الأوبك بسقف الإنتاج بما في ذلك الحصص الموزعة على هذه الدول، وأن تلتزم الدول المصدرة من خارج الأوبك بعدم زيادة إنتاجها^(١٧٥).

على أثر ذلك، عقدت المنظمة اجتماعاً لها بتاريخ ٢٥ أيار ١٩٩٠م تم الاتفاق فيه على قيام السعودية بتخفيض إنتاجها بنحو (٤٥٠) ألف برميل يومياً، والكويت بنحو (٤٠٠) ألف برميل يومياً^(١٧٦)، لكن تواصل تدهور الأسعار، بسبب رفع العراق وإيران إنتاجهما، وارتفاع معدل إنتاج أوبك من (٢١,٣٦) مليون برميل يومياً إلى (٢٣,٤٨) مليون برميل يومياً، مما أدى إلى انخفاض أسعار النفط والتي وصلت إلى (١٣,٧٦) دولار للبرميل خلال الأشهر الستة الأولى من عام ١٩٩٠م، وكان ذلك بداية للأزمة نفطية جديدة سوف تشهدها أسواق النفط العالمية^(١٧٧).

وبهذا فشلت منظمة أوبك في توحيد سياسات الإنتاج بين الدول الأعضاء، بسبب عدم التزامهم بالحصص المقررة لهم أدى إلى تعرض السوق النفطية العالمية إلى أزمة نفطية جديدة، والتي كانت إحدى أسباب اجتياح العراق للكويت، إذ اتهمت الأخيرة بتخريب الاقتصاد العراقي، من خلال إغراق السوق النفطي بفائض الإنتاج، وبالتالي ستعمل على خفض الأسعار، والذي يؤدي إلى تقليل الواردات المالية للحكومة العراقية وضرر بالاقتصاد.

الخاتمة :

في ختام هذه الدراسة نجد انه من المناسب الإشارة الى بعض الاستنتاجات التي توصلنا اليها نوردتها بالشكل الاتي :

- ١- ان تأسيس مجلس التعاون الخليجي مثل بداية مرحلة جديدة في تاريخ المنطقة، وعد مؤشر للوحدة والتعاون بين الدول الخليجية في المجالات كافة.
- ٢- كان لتأسيس مجلس التعاون الخليجي وتعاونه مع منظمة اوبك، والذي مثل صراع مستمر مع الشركات النفط العالمية، حول قضايا الاسعار والانتاج والاياردات والتحكم في معدل الاحتياطات النفطية والحفاظ على الثروات الوطنية.

- ٣- كانت سياسية مجلس التعاون النفطية مع منظمة اوبك، تهدف لزيادة حجم الايرادات النفطية من خلال زيادة الانتاج ورفع الاسعار، والتي تسهم في الانعاش الاقتصادي لدول المجلس .
- ٤- عمل مجلس التعاون الخليجي من خلال اجتماعاته، الى اصدار قرارات تهدف الى توحيد جهود اعضاء المجلس والتعاون والتنسيق مع منظمة اوبك، لتحقيق استقرار في الاسعار وزيادة في الانتاج، بما يخدم التنمية الاقتصادية لدول مجلس التعاون .
- ٥- شهدت العلاقة النفطية بين مجلس التعاون ومنظمة اوبك . مراحل انتقالية، تراوحت من التعاون والتنسيق فيما بينهما، لاسيما في مسألة الاسعار، وبين الخلاف والمشاكل وعدم الالتزام بالحصص الانتاجية، مما تسبب في مشاكل في اسواق النفط العالمية وحدثت ازمات نفطية .
- ٦- عملت الشركات النفطية تدعمها دولها الغربية، خلال مدة الدراسة (١٩٨١-١٩٩٠)، الى تقليل الاعتماد على نفط اوبك، وذلك بدخال بدائل عن النفط، او استعمال المخزونات النفطية، او دخول مناطق انتاج جديدة، تسببت بمشاكل وازمات وخلافات نفطية داخل منظمة اوبك .
- ٧- تخلي منظمة اوبك عن نظام تحديد الاسعار الى نظام الحصص، ادخلها في مشاكل كبيرة مع الدول الاعضاء، لاسيما دول مجلس التعاون الخليجي، الذي رفضت اغلب دوله تقييد الانتاج، لأنه يضر اقتصادها الوطني .
- ٨- كانت لسياسة منظمة اوبك في خفض الانتاج لضبط اسعار النفط عالمياً، لاسيما عند حدوث الازمات النفطية مثل (ازمة عام ١٩٨٦م)، لها نتائج إيجابية على اقتصاد دول مجلس التعاون، لان خفض الانتاج النفطي سيسهم الى زيادة الطلب عليه، وبالتالي سوف ترتفع الاسعار، وتحقق مردودات مالية كبيرة لدول تعتمد كلياً على النفط كمصدر اساسي لدخلها القومي .
- ٩- استطاعت دول مجلس التعاون ومنظمة اوبك، من حل اغلب المشاكل النفطية، وفرض سياستهما النفطية، لانهما يمتلكان احتياطات نفطية ضخمة وانتاج مرتفع، يجعلهما يفرضان سيادتهما الدولية في حفظ وتحديد اسعار النفط، وكان لهما دوراً ريادياً في اسواق النفط العالمية.
- هوامش البحث:

- (١) أحمد يونس زوير الجشعمي، مجلس التعاون الخليجي ودوره في تعزيز التنمية الاقتصادية والعسكرية بنى دول الخليج العربي (١٩٨١-١٩٩٠م)، مجلة جامعة بابل، العدد ٢، المجلد ٢٥، جامعة بابل، ٢٠١٧، ص ٨٧٩؛ نايف علي عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ١٩٩٦، ص ١٢٩.
- (٢) علي عبد الحسين عبد الله، أمن الخليج الخليجي العربي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠١١، ص ١٢٦.

(٣) دعاء جمعة نعمة، دول مجلس التعاون الخليجي وإدارة الإلزامات الإقليمية "أزمة اليمن إنموذجاً"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العراق، ٢٠١٦م، ص ٥.

(٤) المصدر نفسه، ص ٥-٦.

(٥) ثامر أحمد عطية، نشأة مجلس التعاون الخليجي وردود الفعل الإقليمية والدولية، الكلية الإسلامية الجامعة (مجلة)، العدد ٤١، المجلد ٢، النجف الأشرف، السنة ١٩٩٧، ص ٨١.

(٦) كمال محمد الأسطل، نحو صياغة نظرية لأمن مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد ٣٣، أبو ظبي، ١٩٩٩، ص ١٣.

(٧) مجلس التعاون لدول الخليج العربية نظامه وهيكله التنظيمي وإنجازاته، الأمانة العامة، ط ٢، الرياض، ١٩٨٨، ص ٢١.

(٨) وجدان كارون فريح التميمي، الموقف الإيراني من تأسيس مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١، الخليج العربي (مجلة)، المجلد ٤٨، العدد ٤، كانون الأول لسنة ٢٠٢٠م، ص ٢٣٧.

(٩) نايف علي عبيد، المصدر السابق، ص ١٢٩.

(١٠) مقتبس في: نايف علي عبيد، المصدر نفسه، ص ١٣٠.

(١١) وجدان كارون فريح، المصدر السابق، ص ٢٣٧.

(١٢) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التعاون من أجل التنمية والسلام، الأمانة العامة، الرياض، ٢٠٠٦، ص ١٤.

(١٣) نايف علي عبيد، المصدر السابق، ص ١٣١.

(١٤) وجدان كارون فريح، المصدر السابق، ص ٢٣٨.

(١٥) نايف علي عبيد، المصدر السابق، ص ١٣١.

(١٦) دعاء جمعة نعمة، المصدر السابق، ص ٧.

(17) Abdulla Al- anzy, The Gulf Cooperation Council, Reasons and Challenges Critical and Analytic Study, Ph. D. Dissertation, U.S.A, Faculty of Charent Graduate School, 1986, PP.108-109.

(١٨) نايف علي عبيد، المصدر السابق، ص ١٣١.

(١٩) وليد عمر خلف، سياسة دول مجلس التعاون الخليجي تجاه العراق ١٩٨١-٢٠٠٣، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، مصر، ٢٠١٩م، ص ٥٢.

(20) Abdulla Al-Anzy, Op. Cit., P.109.

(٢١) نايف علي عبيد، المصدر السابق، ص ١٣١.

- (٢٢) دعاء جمعة نعمة، المصدر السابق، ص ٨٠.
- (٢٣) يحيى حلمي رجب، مجلس التعاون للدول الخليج العربية، دراسة قانونية سياسية اقتصادية، ط٢، دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٨٨، ص ٦٦.
- (٢٤) وجدان كارون فريخ، المصدر السابق، ص ٢٣٨.
- (٢٥) وليد عمر خلف، المصدر السابق، ص ١٠١.
- (٢٦) ثامر أحمد عطية، المصدر السابق، ص ٨٤.
- (٢٧) وهم كل من (راشد عبد الله النعيمي)، وزير خارجية الإمارات، الشيخ (محمد بن مبارك آل خليفة) وزير خارجية البحرين، والأمير (سعود الفيصل) وزير خارجية السعودي، و(قيس عبد المنعم الزواوي) وزير خارجية عمان، والشيخ (أحمد بن بسيف آل ثاني) وزير خارجية قطر، والشيخ صباح الأحمد وزير خارجية الكويت. للمزيد ينظر: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، التعاون من أجل التنمية والسلام في خمسة وعشرون عاماً، الرياض، ٢٠٠٦، ص ٢٣.
- (٢٨) وجدان كارون فريخ، المصدر السابق، ص ٢٣٩.
- (29) Abdulla Al-Anzy, Op. Cit., P.109.
- (٣٠) يحيى حلمي رجب، المصدر السابق، ص ٦٦؛ مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التعاون من أجل التنمية والسلام، المصدر السابق، ص ٢٤.
- (٣١) نايف علي عبيد، المصدر السابق، ص ١٣٤.
- (٣٢) يحيى حلمي رجب، المصدر السابق، ص ٦٨؛ مجلس التعاون لدول الخليج العربي، التعاون من أجل التنمية والسلام، المصدر السابق، ص ٢٤-٢٥.
- (٣٣) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، نظامه وهيكله التنظيمي وإنجازاته، المصدر السابق، ص ٢٥.
- (٣٤) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، نظامه وهيكله التنظيمي، المصدر السابق، ص ٢٦.
- (٣٥) نايف علي عبيد، المصدر السابق، ص ١٤٣.
- (٣٦) المصدر نفسه، ص ١٤٣-١٤٤.
- (٣٧) يحيى حلمي رجب، المصدر السابق، ص ٩٣.
- (٣٨) وجدان كارون فريخ، المصدر السابق، ص ١٣٩؛ مجلس التعاون لدول الخليج العربية، نظامه وهيكله التنظيمي، المصدر السابق، ص ٢٦.
- (٣٩) بدر عواد برغش، نشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ١٩٨١م، تكريت للعلوم السياسية (مجلة)، المجلد ٣، السنة الثالثة، العدد ٥، آذار السنة ٢٠١٦، ص ٢٤٦.
- (٤٠) ثامر أحمد عطية، المصدر السابق، ص ٨٦.

- (٤١) بدر عواد برغش، المصدر السابق، ص ٢٤٦.
- (٤٢) ثامر أحمد عطية، المصدر السابق، ص ٨٦.
- (٤٣) نايف علي عبيد، المصدر السابق، ص ١٤٨.
- (٤٤) دعاء جمعة نعمة، المصدر السابق، ص ٤٤.
- (٤٥) نزيه رعد المنظمات الدولية والإقليمية، ط١، بيروت، ٢٠١٣، ص ١١٤.
- (٤٦) دعاء جمعة نعمة، المصدر السابق، ص ٤٤.
- (٤٧) نزيه رعد، المصدر السابق، ص ١١٤.
- (٤٨) بدر عواد برغش، المصدر السابق، ص ٢٤٧.
- (٤٩) ثامر أحمد عطية، المصدر السابق، ص ٨٦.
- (٥٠) نايف علي عبيد، المصدر السابق، ص ١٤٩؛ بدر عواد برغش، المصدر السابق، ص ٢٤٩.
- (٥١) دعاء جمعة نعمة، المصدر السابق، ص ٣٧-٣٨؛ بدر عواد برغش، المصدر السابق، ص ٢٤٩.
- (٥٢) دعاء جمعة نعمة، المصدر نفسه، ص ٣٩.
- (٥٣) خليل خلف الدليمي، مجلس التعاون الخليجي ودوره في التعاون الاقتصادي، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية (مجلة)، العدد العاشر، لسنة ٢٠٠٥، ص ١٥٦؛ بدر عواد برغش، المصدر السابق، ص ٢٥٠.
- (٥٤) دعاء جمعة نعمة، المصدر السابق، ص ٤٠؛ خليل خلف الدليمي، المصدر السابق، ص ١٥٧.
- (٥٥) رضا عبد الجبار سلمان الشمري، المنظمات النفطية دوافع قيامها وأهمية دورها، دراسة في الجغرافية السياسية، القادسية للعلوم الإنسانية (مجلة)، المجلد الحادي عشر، العدد ٣، لسنة ٢٠٠٨م، ص ١٠٥.
- (56) Abdul Amir Q Kubbah, OPEC past and Present, Erwin Metten, Vienna, P.11-12.
- (٥٧) أيان سيمور، الأوبك أداة تغيير، ترجمة عبد الوهاب الأمين، الكويت، ١٩٨٣، ص ٤٠.
- (٥٨) بلغت خسائر السعودية حوالي (٣٦ مليون دولار)، أما خسائر إيران ما يقارب (٣٠ مليون دولار)، في حين بلغت خسائر العراق حوالي (٢٧ مليون دولار)، والكويت ما يقرب من ٤٥ مليون دولار، بينما تشير مصادر أخرى أن نسبة خسائر تلك الدول بلغت تقريبا ٤٧٦ ميون دولار. للمزيد ينظر: هارفي أوكونر، الأزمة العالمية في البترول، ترجمة: عمر مكاوي، القاهرة، ١٩٦٧، ص ١٩٦-١٩٧.

(٥٩) كان قد حضر هذا المؤتمر (٥٣٥) عضواً، ينتمون إلى (٢٨) دولة عربية وأجنبية، برئاسة (محمد سلمان) ممثل العراق، ورئيس اللجنة النفطية في المجلس الاقتصادي التابع للجامعة العربية، مثل السعودية (١٧) عضواً برئاسة (عبد الله الطريقي)، ومثل الكويت (١١) عضواً برئاسة (أحمد السيد عمر)، أما الوفد الفنزويلي، والذي ضم (٢١٩) عضواً برئاسة (بيريز الفونسو)، وكان الوفد الإيراني برئاسة (منوچهر فرمانغرمانيان)، وضح الوفد (٤) أعضاء، فضلاً عن وفود من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية. للمزيد ينظر: توفيق خلف ياسين السامرائي، المساعي العربي لتوحيد السياسة النفطية ١٩٥٩-١٩٧٢، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٩، ص ١٩.

(٦٠) للمزيد من التفاصيل عن هذا المؤتمر ينظر: أبان سيمور، المصدر السابق، ص ٥٣-٥٦. (٦١) شكاكطه عبد الكريم، النفط في العلاقات الدولية، دراسة وحال منظمة الأوبك، وأثرها في الاقتصاد والسياسات الطاقوية العالمية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر، ٢٠٠٨، ص ٢٢.

(٦٢) أنتوني سامبسون الشقيقات السبع شركات البترول الكبرى والعالم الذي صنعتته، ترجمة: سامي هاشم، مراجعة: أسعد رزاق، بيروت، ١٩٧٦، ص ٢٣٤؛ نواف نايف إسماعيل، تحديد أسعار النفط العربي في السوق العالمية، دار الخلود للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨١، ص ٦٥. (٦٣) إبراهيم محمد إبراهيم شهاد، تطور العلاقة بين شركات النفط ودول الخليج العربي منذ عقود الامتياز الأولى حتى عام ١٩٧٣، ط ١، مطابع قطر الوطنية، قطر، ١٩٨٥، ص ٢٠٨.

(٦٤) حيدر علي خلف العكيلي، الدور الإيراني في منظمة البلدان المصدرة للنفط أوبك (١٩٦٠-١٩٨٠)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة ذي قار، ٢٠١٤م، ص ٥٩.

(65) Mana Saeed Al- Otaiba, Opec and The Petroleum Industry, London, 1975, P.72.

(٦٦) هو عبد الله بن حمود بن عبد الرحمن بن عبد الله الطريقي، ولد عام ١٩١٨، في بلدة الزلقي، والتي تبعد حوالي (٢٢٠) كم غرب الرياض في صحراء نجد، أكمل دراسته الابتدائية في الكويت، والثانوية في القاهرة، ثم حصل على شهادة البكالوريوس في العلوم عام ١٩٤٣، كما حصل على شهادة الهندسة الجيولوجية النفطية من جامعة أوستن بولاية تكساس الأمريكية عام ١٩٤٧، عاد إلى وطنه السعودية عام ١٩٤٨، فعين مديراً مكتب مراقبة النفط في المنطقة الشرقية عام ١٩٤٩، ثم عين مديراً عاماً لإدارة شؤون الزيت والمعادن عام ١٩٥٤، وعندما أنشئت وزارة النفط عام ١٩٦٠، عين أول وزير لها، أحيل على التقاعد في آذار عام ١٩٦٢. للمزيد ينظر: حسين كاظم رحيمة، عبد الله الطريقي ودوره في السياسة النفطية في المملكة العربية

السعودية حتى عام ١٩٦٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة ذي قار، ٢٠١٧، ص ٨-٢٤.

(٦٧) أيان سيمور، المصدر السابق، ص ٦١.

(٦٨) كانت هذه الاتفاقية، قد وقعت بين كل من (السعودية، العراق، الأردن، اليمن، لبنان، الجمهورية العربية المتحدة)، هدفها تنسيق السياسة النفطية بين البلدان وفنزويلا، وذلك لتشابه ظروفها مع ظروف تلك البلدان، والتصدي للشركات الاحتكارية. للمزيد ينظر:

Mane Saeed, Al- Otaiba, Op.Cit., P.74.

(٦٩) حيدر علي خلف، المصدر السابق، ص ٩٠.

(٧٠) المصدر نفسه، ص ٦٢.

(٧١) أنتوني سامبسون، المصدر نفسه، ص ٢٣١.

(٧٢) رضا عبد الجبار سلمان، المصدر السابق، ص ١٠٦.

(٧٣) أنتوني سامبسون، المصدر السابق، ص ٢٣٢.

(٧٤) حيدر علي خلف، المصدر السابق، ص ٦٤.

(٧٥) حسين كاظم رحيمة، المصدر السابق، ص ١٠٨.

(٧٦) رضا عبد الجبار سلمان، المصدر السابق، ص ١٠٦.

(٧٧) حيدر علي خلف، المصدر السابق، ص ٦٧.

(٧٨) سيروب استيبانيان، منظمة البلدان المصدر للنفط أوبك، دار الثورة للصحافة والنشر، بغداد، ١٩٨٠، ص ١٠.

(٧٩) حسين كاظم رحيمة، المصدر السابق، ص ١١١.

(٨٠) ولد في طهران عام ١٩٠٧، أكمل دراسته في القانون بجامعة لندن، تقلد العديد من المناصب الإدارية والقانونية في شركة النفط الأنكلو- إيرانية للمدة ١٩٢٦-١٩٥١، ثم أصبح مستشاراً قانونياً لشركة النفط الوطنية الإيرانية للمدة (١٩٥٣-١٩٥١)، ثم أصبح في عام ١٩٥٤ مديراً لشركة النفط الإيرانية، وانتخب أول أمين عام لمنظمة أوبك عام ١٩٦٠، ورئيساً لمجلس المحافظين للمدة ٢١ كانون الثاني ١٩٦١ حتى ٣٠ نيسان ١٩٦٤. حيدر علي خلف، المصدر السابق، ص ٦٦.

(٨١) أبرز أعضاء الوفد الإيراني هم (منوچهر فرمانغرمابيان، مدير شركة النفط الوطنية، قطب سجاوي، مدير دائرة الاستخدام في الشركة، وفتح الله نفيسي، عضو مجلس إدارة شركة النفط الوطنية)، حيدر علي خلف، المصدر نفسه، ص ٦٨.

(٨٢) حسين كاظم رحيمة، المصدر السابق، ص ١١١-١١٢.

(٨٣) حيدر علي خلف، المصدر السابق، ص ٦٩.

(٨٤) أعضاء الوفد العراقي هم (عضوية كل من محمد حديد، مصطفى كامل ياسين، عبد الفتاح إبراهيم، ناظم عبد الجليل الزهاوي، وطه الشيخ أحمد، عبد اللطيف الشواف). للمزيد ينظر: أسماء صلاح الدين الذخري، دور العراق في منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك ١٩٦٠-١٩٧٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ١٩٩٩، ص ٥٠-٥٢.

(٨٥) ولد في ديالى عام ١٩١٧ درس الحقوق في جامعة بغداد، وحصل على شهادة الدبلوم في الاقتصاد السياسي من جامعة القاهرة عام ١٩٤٥، ثم حصل على شهادة الدكتوراه في القانون من جامعة أنديانا في الولايات المتحدة عام ١٩٥١، شغل مناصب عديدة، منها وزيراً للإعمار ووزيراً للتخطيط. للمزيد ينظر: أسماء صلاح الدين فخري، المصدر نفسه، ص ٥٠.

(٨٦) المصدر نفسه، ص ٥٠-٥١.

(٨٧) للمزيد من التفاصيل ينظر: حيدر علي خلف، المصدر السابق، ص ٦٩-٧٠.

(٨٨) أسماء صلاح الدين الفخري، المصدر السابق، ص ٥٣.

(٨٩) للمزيد من التفاصيل عن جلسات المؤتمر ينظر: حيدر علي خلف، المصدر السابق، ص ٧١-٨٠.

(٩٠) للمزيد من التفاصيل عن قرارات المؤتمر ينظر: سيروب أستينيانان، المصدر السابق، ص ٢٥-٢٨.

(٩١) الموقعون على الوثيقة هم (طلعت الشيباني عن العراق، عبد الله الطريقي، عن السعودية، أحمد السيد عمر عن الكويت، فؤاد روحاني عن إيران، بيريز الفونسو عن فنزويلا).

Abdal Amir, Q Kubbah Op. Cit., P.13.

(٩٢) حسين كاظم رحيمة، المصدر السابق، ص ١٢٥.

(٩٣) سيروب استينيانان، المصدر السابق، ص ٢٧.

(٩٤) لكن في أيلول عام ١٩٦٥م، تم تغيير مقر المنظمة إلى مدينة فينا النمساوية. للمزيد ينظر: حسين علي الشرع، منظمة أوبك ١٩٦٠-١٩٨٥، التحولات الكبرى والتحديات المستمرة، دار طلاس، دمشق، ١٩٨٧، ص ١٢٧.

(٩٥) شكاكطة عبد الكريم، المصدر السابق، ص ٣٤.

(٩٦) سيروب استينيانان، المصدر السابق، ص ٣٠؛ حسين علي الشرع، المصدر السابق، ص ١٢٧-١٢٨.

(٩٧) شكاكطة عبد الكريم، المصدر السابق، ص ٤٠.

(٩٨) محمد طاشكندي، الاستراتيجية النفطية السعودية ومنظمة أوبك، جدة، ١٩٨٢، ص ٩١.

(99) Abdul Amir Q kubbah, Op. Cit., P.27.

- (١٠٠) أماني عاقل، دور منظمة الأوبك في استقرار أسواق النفط العالمية، شهادة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، ٢٠١٧، ص ٥٩.
- (١٠١) حيدر علي خلف، المصدر السابق، ص ٩٢؛ محمد طاشكندي، المصدر السابق، ص ٩٢.
- (١٠٢) أماني عاقل، المصدر السابق، ص ٤٩-٥٠.
- (١٠٣) سيروب استيبانيان، المصدر السابق، ص ٣٠؛ Abdul Amir Q kubbah, Op. Cit., P.28.
- (104) Ibid., P.28.
- (١٠٥) أماني عاقل، المصدر السابق، ص ٥٠-٥١.
- (١٠٦) سيروب استيبانيان، المصدر السابق، ص ٧٠-٧١.
- (١٠٧) شكاكطة عبد الكريم، المصدر السابق، ص ٣٩؛ أماني عاقل، المصدر السابق، ص ٥١.
- (١٠٨) حيدر علي خلف، المصدر السابق، ص ٩٤.
- (١٠٩) سيروب استيبانيان، المصدر السابق، ص ٧٢.
- (١١٠) شكاكطة عبد الكريم، المصدر السابق، ص ٣٩-٤٠.
- (١١١) حيدر علي خلف، المصدر السابق، ص ٩٥.
- (١١٢) المصدر نفسه، ص ٩٥-٩٦؛ أماني عاقل، المصدر السابق، ص ٥١-٥٢.
- (١١٣) سيروب استيبانيان، المصدر السابق، ص ٧٣-٧٥؛ أماني عاقل، المصدر السابق، ص ٥٢.
- (١١٤) شكاكطة عبد الكريم، المصدر السابق، ص ٤٠؛ حيدر علي خلف، المصدر السابق، ص ٩٥.
- (١١٥) نايف علي عبيد، المصدر السابق، ص ٢٢٩.
- (١١٦) هو سعر التسليم الفوري لبرميل النفط، وفيه يتم تسليم النفط خلال فترة زمنية، لا تتجاوز أسبوعين أو ثلاثة، وهو سعر غير مستقر لخضوعه لقانون العرض والطلب، ويتأثر بنوعية السوق المستهدف والمفاوضات المتوصل إليها. للمزيد ينظر: قبلي زهير، تحديد سعر الخام في الأجلين القصير والطويل باستخدام تقنيات التكامل المتزامن ونماذج تصحيح الخطأ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والقياس، جامعة الجزائر، ٢٠١٠، ص ٣.
- (١١٧) هو سعر يحدد من قبل مشتري النفط، والذي تحدت الشركات النفطية عند آبار الإنتاج بمجرد شرائها للنفط من المنتجين، ويعد سعر نظري لا يعادل في الحقيقة قيمة النفط، وأول من استخدم هذا المصطلح هي (شركة ستاندار أوليل نيوجرسي عام ١٨٨٠)، وطبق في منطقة

- الشرق الأوسط بعد ظهور مبدأ مناصفة الأرباح، وفي عام ١٩٧٣، تم تغيير تسمية السعر المعلن ليصبح سعر البيع الرسمي (Official Sales Price)، أي أن سعر النفط تحول من سعر إداري إلى سعر سياسي نتيجة تغيير هوية من يحدد السعر. للمزيد ينظر: نواف نايف إسماعيل، المصدر السابق، ص ١٨-٢٠.
- (١١٨) مانع سيد العتيبة، البترول واقتصاديات الإمارات العربية المتحدة، ط ٢، د.م، ١٩٩٠، ص ١٦٠.
- (١١٩) أحمد محمد أحمد المنصوري، اقتصاديات النفط في دول مجلس التعاون الخليجي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٩، ص ١٩٧.
- (١٢٠) ضياء مجيد الموسوي، الأزمة الاقتصادية العالمية ١٩٨٦-١٩٨٩، المؤسسة الوطنية للطباعة، الجزائر، ١٩٩٩، ص ١٣.
- (١٢١) مانع سعيد العتيبة، المصدر السابق، ص ١٦١.
- (١٢٢) أحمد محمد أحمد، المصدر السابق، ص ١٩٦-١٩٧.
- (١٢٣) نايف علي عبيد، المصدر السابق، ص ٢٣٠.
- (١٢٤) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، المسيرة والإنجاز، قطاع شؤون المعلومات، ط ٩، الرياض، ٢٠١٥، ص ١٤٠.
- (١٢٥) نايف علي عبيد، المصدر السابق، ص ٢٣٠-٢٣١.
- (١٢٦) سعاد الصباح، أوبك بين تجارب الماضي وملامح المستقبل، دار ايستلودزر للنشر، لندن، ١٩٨٥، ص ٧٦.
- (١٢٧) المصدر نفسه، ص ٧٦-٧٧؛ أحمد محمد أحمد، المصدر السابق، ص ١٩٧.
- (١٢٨) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، النشرة الاقتصادية، العدد الأول، الرياض، ١٩٨٦، ص ٣٧.
- (١٢٩) أحمد محمد أحمد، المصدر السابق، ص ٢٤.
- (١٣٠) ضياء مجيد الموسوي، المصدر السابق، ص ١٥؛ مانع سعيد العتيبة، المصدر السابق، ص ١٦٥.
- (١٣١) ضياء مجيد الموسوي، المصدر السابق، ص ١٦-١٧.
- (١٣٢) أحمد محمد أحمد، المصدر السابق، ص ١٩٨.
- (١٣٣) سعاد الصباح، المصدر السابق، ص ٧٩.
- (١٣٤) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، النشرة الاقتصادية، المصدر السابق، ص ٣٩.
- (١٣٥) أحمد محمد أحمد، المصدر السابق، ص ١٩٨-١٩٩.
- (١٣٦) المصدر نفسه، ص ١٩٩.

- (١٣٧) نايف علي عبيد، المصدر السابق، ص ٢٣٠.
- (١٣٨) المصدر نفسه، ص ٢٣٠-٢٣٢.
- (١٣٩) ضياء مجيد الموسوي، المصدر السابق، ص ١٨.
- (١٤٠) أحمد محمد أحمد، المصدر السابق، ص ١٩٩.
- (١٤١) شكاكطة عبد الكريم، المصدر السابق، ص ٩١.
- (١٤٢) شهدت الأسواق العالمية للنفط، أزمتين، الأولى في تشرين الأول عام ١٩٧٣، عندما إعطاء المنظمة، حظر نفطياً على الدول الغربية (الولايات المتحدة الأمريكية)، مما أدى انخفاض كبير في العرض النفطي تسبب في ارتفاع أسعار النفط، لتصل إلى (١٢) دولار للبرميل، أما الأزمة الثانية، والتي حدثت بعد حرب الخليج الأولى (العراق - إيران) عام ١٩٧٩، وفيها ارتفعت أسعار النفط ثلاثة أضعاف، فبعد أن كان سعر البرميل الواحد (١٣) دولار في أيلول عام ١٩٧٨، قفز إلى (٣٥) دولار للبرميل في أيار ١٩٧٩. للمزيد ينظر: شيماء مسج بكة الزيايدي، النفط العربي الخليجي في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ١٩٧٣-١٩٨٠، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، ٢٠١٣.
- (١٤٣) أشرف محمود علي محمود، منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) ومنظمة الأقطار العربية للنفط (أوابك)، ودورها البارز في مجال السياسة النفطية، القانونية (مجلة)، العدد ٣٥، لسنة ٢٠١٩، ص ١٩٧؛ شكاكطة عبد الكريم، المصدر السابق، ص ٩١.
- (١٤٤) أبتسام مرابطي، وفاء تواني، الأزمة البترولية ١٩٨٦ وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العربي التبسي - تبسة، كلية العلوم الإنسانية، الجزائر، ٢٠١٨، ص ٤٥.
- (١٤٥) شكاكطة عبد الكريم، المصدر السابق، ص ٩١-٩٢.
- (١٤٦) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، النشرة الاقتصادية، المصدر السابق، ص ٣٩.
- (١٤٧) بولعود نوال، الربيع البترولي وتأثيره على النشاط الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة ١٩٧٣-٢٠١٢، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة باتنة، الحاج لحضر، الجزائر، ٢٠١٨، ص ١٢٥.
- (١٤٨) أبتسام مرابطي، وفاء تواني، المصدر السابق، ص ٤٥-٤٦؛ بولعود نوال، المصدر السابق، ص ١٢٥-١٢٦.
- (١٤٩) أشرف محمود علي محمود، المصدر السابق، ص ٨٩٧.
- (١٥٠) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، نشرة الاقتصادية، المصدر السابق، ص ٥٤.
- (١٥١) أحمد محمد أحمد، المصدر السابق، ص ١٥٧.
- (١٥٢) مانع سعيد العتبية، المصدر السابق، ص ١٦١.

- (١٥٣) المصدر نفسه، ص ١٦١-١٦٢.
- (١٥٤) أحمد محمد أحمد، المصدر السابق، ص ٢٠٠.
- (١٥٥) حساني إسلام، الأزمات النفطية وبدائل دعم اقتصاديات الدول المصدرة، دراسة استشرافية حالة الجزائر ٢٠١٤، ٢٠٣٠، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر- بسكرة، الجزائر، ٢٠١٧، ص ٣٨؛ رضا عبد الجبار سلمان الشمري، المصدر السابق، ص ١١١.
- (١٥٦) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التعاون من أجل التنمية والسلام، المصدر السابق، ص ٥٦.
- (١٥٧) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، المسيرة والإنجاز، المصدر السابق، ص ١٤٣.
- (١٥٨) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، النشرة الاقتصادية، المصدر السابق، ص ٣٩-٤٠.
- (١٥٩) أحمد محمد أحمد، المصدر السابق، ص ١٥٦.
- (١٦٠) المصدر نفسه، ص ١٥٧.
- (١٦١) مانع سعيد العتيبة، المصدر السابق، ص ١٦٤.
- (١٦٢) رضا عبد الجبار سلمان الشمري، المصدر السابق، ص ١١١.
- (١٦٣) حساني إسلام، المصدر السابق، ص ٣٨.
- (١٦٤) رضا عبد الجبار سلمان، المصدر السابق، ص ١١١.
- (١٦٥) جون كوكلي، الحصاد حرب أمريكا الطويلة في الشرق الأوسط، ترجمة: عاشور الشامس، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط٤، بيروت، ١٩٩٢، ص ٨٥.
- (١٦٦) مانع سعيد العتيبة، المصدر السابق، ص ١٦٥؛ أشرف محمود علي، المصدر السابق، ص ٨٩٨.
- (١٦٧) جون كوكلي، المصدر السابق، ص ٨٥-٨٦؛ أحمد محمد أحمد، المصدر السابق، ص ٢٠٢.
- (١٦٨) المصدر نفسه، ص ٨٧.
- (١٦٩) أحمد محمد أحمد، المصدر السابق، ص ٢٠٢.
- (١٧٠) مانع سعيد العتيبة، المصدر السابق، ص ١٦٨.
- (١٧١) جون كوكلي، المصدر السابق، ص ٨٩.
- (١٧٢) ضياء مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٤، ص ٨٩.
- (١٧٣) جون كوكلي، المصدر السابق، ص ٩٠.
- (١٧٤) مانع سعيد العتيبة، المصدر السابق، ص ١٧٠.

(١٧٥) حسين عبد الله، اقتصاديات النفط، دار النهضة العربية للطباعة، القاهرة، ١٩٩٧، ص ٦٥.

(١٧٦) جون كوكلي، المصدر السابق، ص ٩٠.

(١٧٧) ضياء مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط، المصدر السابق، ص ٨٩.

قائمة المصادر

أولاً. الكتب العربية والمعرّبة:

١. إبراهيم محمد إبراهيم شهداد، تطور العلاقة بين شركات النفط ودول الخليج العربي منذ عقود الامتياز الأولى حتى عام ١٩٧٣، ط ١، مطابع قطر الوطنية، قطر، ١٩٨٥.
٢. أنتوني سامبسون، الشقيقات السبع شركات البترول الكبرى والعالم الذي صنعتته، ترجمة: سامي هاشم، مراجعة: أسعد رزاق، بيروت، ١٩٧٦.
٣. أيان سيمور، الأوبك أداة تغيير، ترجمة عبد الوهاب الأمين، الكويت، ١٩٨٣.
٤. جون كوكلي، الحصاد حرب أمريكا الطويلة في الشرق الأوسط، ترجمة: عاشور الشامس، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط ٤، بيروت، ١٩٩٢.
٥. حسين عبد الله، اقتصاديات النفط، دار النهضة العربية للطباعة، القاهرة، ١٩٩٧.
٦. حسين علي الشرع، منظمة أوبك ١٩٦٠-١٩٨٥، التحولات الكبرى والتحديات المستمر، دار طلاس، دمشق، ١٩٨٧.
٧. سعاد الصباح، أوبك بين تجارب الماضي وملامح المستقبل، دار ايستلودزر للنشر، لندن، ١٩٨٥.
٨. سيروب استيانيان، منظمة البلدان المصدر للنفط أوبك، دار الثورة للصحافة والنشر، بغداد، ١٩٨٠.
٩. ضياء مجيد الموسوي، الأزمة الاقتصادية العالمية ١٩٨٦-١٩٨٩، المؤسسة الوطنية للطباعة، الجزائر، ١٩٩٩.
١٠. ضياء مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٤.
١١. علي عبد الحسين عبد الله، أمن الخليج العربي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠١١.
١٢. كمال محمد الأسطل، نحو صياغة نظرية لأمن مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد ٣٣، أبو ظبي، ١٩٩٩.
١٣. مانع سعيد العتيبة، البترول واقتصاديات الإمارات العربية المتحدة، ط ٢، د.م، ١٩٩٠.
١٤. مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التعاون من أجل التنمية والسلام، الأمانة العامة، الرياض، ٢٠٠٦.

١٥. مجلس التعاون لدول الخليج العربية نظامه وهيكله التنظيمي وإنجازاته، الأمانة العامة، ط٢، الرياض، ١٩٨٨.
 ١٦. مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، التعاون من أجل التنمية والسلام في خمسة وعشرون عاماً، الرياض، ٢٠٠٦.
 ١٧. مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، المسيرة والإنجاز، قطاع شؤون المعلومات، ط٩، الرياض، ٢٠١٥.
 ١٨. مجلس التعاون لدول الخليج العربية، النشرة الاقتصادية، العدد الأول، الرياض، ١٩٨٦.
 ١٩. محمد طاشكندي، الاستراتيجية النفطية السعودية ومنظمة أوبك، جدة، ١٩٨٢.
 ٢٠. نايف علي عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ١٩٩٦.
 ٢١. نزيه رعد المنظمات الدولية والإقليمية، ط١، بيروت، ٢٠١٣.
 ٢٢. نواف نايف إسماعيل، تحديد أسعار النفط العربي في السوق العالمية، دار الخلود للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨١.
 ٢٣. هارفي أوكونر، الأزمة العالمية في البترول، ترجمة: عمر مكاوي، القاهرة، ١٩٦٧.
 ٢٤. يحيى حلمي رجب، مجلس التعاون للدول الخليج العربية، دراسة قانونية سياسية اقتصادية، ط٢، دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٨٨.
- ثانياً. الكتب الانكليزية:

1. Abdul Amir Q Kubbah, OPEC past and Present, Erwin Metten, Vienna.
2. Mana Saeed Al- Otaiba, Opec and The Petroleum Industry, London, 1975

ثالثاً. الرسائل والأطاريح الجامعية:

أ- الرسائل والأطاريح العراقية والعربية:

١. أبتسام مرابطي، وفاء تواني، الأزمة البترولية ١٩٨٦ وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العربي التبسي - تبسة، كلية العلوم الإنسانية، الجزائر، ٢٠١٨.
٢. أحمد محمد أحمد المنصوري، اقتصاديات النفط في دول مجلس التعاون الخليجي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٩.
٣. أسماء صلاح الدين الفخري، دور العراق في منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك ١٩٦٠-١٩٧٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ١٩٩٩.

٤. أماني عاقل، دور منظمة الأوبك في استقرار أسواق النفط العالمية، شهادة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، ٢٠١٧.
 ٥. بولعود نوال، الربيع البترولي وتأثيره على النشاط الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة ١٩٧٣-٢٠١٢، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة باتنة، الحاج لحضر، الجزائر، ٢٠١٨.
 ٦. توفيق خلف ياسين السامرائي، المساعي العربي لتوحيد السياسة النفطية ١٩٥٩-١٩٧٢، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٩.
 ٧. حساني إسلام، الأزمات النفطية وبدائل دعم اقتصاديات الدول المصدرة، دراسة استشرافية حالة الجزائر ٢٠١٤، ٢٠٣٠، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر- بسكرة، الجزائر، ٢٠١٧.
 ٨. حسين كاظم رحيمة، عبد الله الطريقي ودوره في السياسية النفطية في المملكة العربية السعودية حتى عام ١٩٦٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة ذي قار، ٢٠١٧.
 ٩. حيدر علي خلف العكيلي، الدور الإيراني في منظمة البلدان المصدرة للنفط أوبك (١٩٦٠-١٩٨٠)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة ذي قار، ٢٠١٤ م.
 ١٠. دعاء جمعة نعمة، دول مجلس التعاون الخليجي وإدارة الإزمات الإقليمية "أزمة اليمن إنموذجاً"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العراق، ٢٠١٦ م.
 ١١. شكاكطه عبد الكريم، النفط في العلاقات الدولية، دراسة وحال منظمة الأوبك، وأثرها في الاقتصاد والسياسات الطاقوية العالمية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر، ٢٠٠٨.
 ١٢. شيماء مسج بكة الزيايدي، النفط العربي الخليجي في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ١٩٧٣-١٩٨٠، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، ٢٠١٣.
 ١٣. قبلي زهير، تحديد سعر الخام في الأجلين القصير والطويل باستخدام تقنيات التكامل المتزامن ونماذج تصحيح الخطأ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والقياس، جامعة الجزائر، ٢٠١٠.
 ١٤. وليد عمر خلف، سياسة دول مجلس التعاون الخليجي تجاه العراق ١٩٨١-٢٠٠٣، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، مصر، ٢٠١٩ م.
- ب/ الرسائل الانكليزية:

1- Abdulla Al- anzy, The Gulf Cooperation Council, Reasons and Challenges Critical and Analytic Study, Ph. D. Dissertation, U.S.A, Faculty of Charent Graduate School, 1986.

رابعاً. البحوث والدراسات المنشورة:

١. أحمد يونس زوير الجشعمي، مجلس التعاون الخليجي ودوره في تعزيز التنمية الاقتصادية والعسكرية بنى دول الخليج العربي (١٩٨١-١٩٩٠م)، جامعة بابل (مجلة)، العدد ٢، المجلد ٢٥، جامعة بابل، ٢٠١٧.
٢. أشرف محمود علي محمود، منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) ومنظمة الأقطار العربية للنفط (أوبك)، ودورها البارز في مجال السياسة النفطية، القانونية (مجلة)، العدد ٣٥، لسنة ٢٠١٩.
٣. بدر عواد برغش، نشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ١٩٨١م، تكريت للعلوم السياسية (مجلة)، المجلد ٣، السنة الثالثة، العدد ٥، آذار السنة ٢٠١٦.
٤. ثامر أحمد عطية، نشأة مجلس التعاون الخليجي وردود الفعل الإقليمية والدولية، الكلية الإسلامية الجامعة (مجلة)، العدد ٤١، المجلد ٢، النجف الأشرف، السنة ١٩٩٧.
٥. خليل خلف الدليمي، مجلس التعاون الخليجي ودوره في التعاون الاقتصادي، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية (مجلة)، العدد العاشر، لسنة ٢٠٠٥.
٦. رضا عبد الجبار سلمان الشمري، المنظمات النفطية دوافع قيامها وأهمية دورها، دراسة في الجغرافية السياسية، القادسية للعلوم الإنسانية (مجلة)، المجلد الحادي عشر، العدد ٣، لسنة ٢٠٠٨م.
٧. وجدان كارون فريخ التميمي، الموقف الإيراني من تأسيس مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١، الخليج العربي (مجلة)، المجلد ٤٨، العدد ٤، كانون الأول لسنة ٢٠٢٠م.

References

First. Arabic and Arabized Books:

1. Ibrahim Muhammad Ibrahim Shahdad, The Development of the Relationship between Oil Companies and the Gulf States since the First Concession Decades until 1973, 1st ed., Qatar National Printing Press, Qatar, 1985.
2. Anthony Sampson, The Seven Sisters, The Major Oil Companies and the World They Made, translated by: Sami Hashem, reviewed by: Asaad Razzaq, Beirut, 1976.

3. Ian Seymour, OPEC: An Instrument of Change, translated by: Abdul Wahab Al-Amin, Kuwait, 1983.
4. John Cooley, The Harvest: America's Long War in the Middle East, translated by: Ashour Al-Shams, Al-Matbouat Company for Distribution and Publishing, 4th ed., Beirut, 1992.
5. Hussein Abdullah, Oil Economics, Dar Al-Nahda Al-Arabiya for Printing, Cairo, 1997.
6. Hussein Ali Al-Sharaa, OPEC 1960-1985, Major Transformations and the Continuing Challenge, Dar Tlass, Damascus, 1987.
7. Suad Al-Sabah, OPEC between Past Experiences and Future Features, Esteludzer Publishing House, London, 1985.
8. Sirop Estepanian, Organization of the Petroleum Exporting Countries OPEC, Dar Al-Thawra for Press and Publishing, Baghdad, 1980.
9. Daa Majeed Al-Moussawi, The Global Economic Crisis 1986-1989, National Printing Institution, Algeria, 1999.
10. Daa Majeed Al-Moussawi, The Oil Price Revolution, University Publications Office, Algeria, 2004.
11. Ali Abdul Hussein Abdullah, Gulf Security in Light of Regional and International Changes, Dar Raslan Foundation for Printing, Publishing and Distribution, Damascus, 2011.
12. Kamal Muhammad Al-Astal, Towards Formulating a Theory for the Security of the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf, Emirates Center for Strategic Studies and Research, Issue 33, Abu Dhabi, 1999.
13. Mani Saeed Al-Otaiba, Petroleum and the Economics of the United Arab Emirates, 2nd ed., 1990.
14. The Cooperation Council for the Arab States of the Gulf, Cooperation for Development and Peace, General Secretariat, Riyadh, 2006.

15. The Cooperation Council for the Arab States of the Gulf, its system, organizational structure and achievements, General Secretariat, 2nd ed., Riyadh, 1988.
16. The Cooperation Council for the Arab States of the Gulf, General Secretariat, Cooperation for Development and Peace in Twenty-Five Years, Riyadh, 2006.
17. The Cooperation Council for the Arab States of the Gulf, General Secretariat, Journey and Achievement, Information Affairs Sector, 9th ed., Riyadh, 2015.
18. The Cooperation Council for the Arab States of the Gulf, Economic Bulletin, First Issue, Riyadh, 1986.
19. Muhammad Tashkandi, Saudi Oil Strategy and OPEC, Jeddah, 1982.
20. Nayef Ali Obaid, The Cooperation Council for the Arab States of the Gulf from Cooperation to Integration, Center for Arab Unity Studies, 1st ed., Beirut, 1996.
21. Nazih Raad, International and Regional Organizations, 1st ed., Beirut, 2013.
22. Nawaf Nayef Ismail, Determining Arab Oil Prices in the World Market, Dar Al-Khulud for Printing and Publishing, Beirut, 1981.
23. Harvey O'Connor, The Global Oil Crisis, translated by Omar Makkawi, Cairo, 1967.
24. Yahya Hilmi Rahab, The Cooperation Council for the Arab States of the Gulf, a Legal, Political and Economic Study, 2nd ed., Dar Al-Uruba for Publishing and Distribution, Kuwait, 1988.

Third. University theses and dissertations:

A- Iraqi and Arab theses and dissertations:

1. Ibtisam Marabti, Wafaa Tawani, The oil crisis of 1986 and its impact on the Algerian economy, unpublished master's thesis, University of Arab Tebessi-Tebessa, Faculty of Humanities, Algeria, 2018.

2. Ahmed Mohamed Ahmed Al-Mansouri, Oil Economics in the Gulf Cooperation Council Countries, unpublished master's thesis, Umm Al-Qura University, Kingdom of Saudi Arabia, 1999.
3. Asmaa Salah Al-Din Al-Fakhri, The role of Iraq in the Organization of the Petroleum Exporting Countries OPEC 1960-1972, unpublished master's thesis, Ibn Rushd College of Education, University of Baghdad, 1999.
4. Amani Aqli, The role of OPEC in the stability of global oil markets, unpublished master's degree, University of Mohamed Khider, Biskra, Faculty of Economics, Algeria, 2017.
5. Boulaouad Nawal, Oil rent and its impact on economic activity, a quantitative study of the case of Algeria during the period 1973-2012, Unpublished PhD Thesis, University of Batna, Al
6. Tawfiq Khalaf Yassin Al-Samarrai, Arab Efforts to Unify Oil Policy 1959-1972, Unpublished PhD Thesis, College of Arts, University of Baghdad, 1999.
7. Hassani Islam, Oil Crises and Alternatives to Support the Economies of Exporting Countries, An Orientalist Study of the Case of Algeria 2014, 2030, Unpublished Master's Thesis, University of Mohamed Khider-Biskra, Algeria, 2017.
8. Hussein Kazem Rahima, Abdullah Al-Tariqi and His Role in Oil Policy in the Kingdom of Saudi Arabia until 1962, Unpublished Master's Thesis, College of Arts, University of Thi Qar, 2017.
9. Haider Ali Khalaf Al-Akili, The Iranian Role in the Organization of the Petroleum Exporting Countries OPEC (1960-1980), Unpublished Master's Thesis, College of Education for Humanities, Thi Qar University, 2014.
10. Duaa Jumaa Ne'ma, Gulf Cooperation Council Countries and Regional Crisis Management "Yemen Crisis as a Model", unpublished

master's thesis, College of Political Science, Nahrain University, Iraq, 2016.

11. Shakakta Abdul Karim, Oil in International Relations, a Study and Status of OPEC, and its Impact on the Global Economy and Energy Policies, Unpublished Master's Thesis, Faculty of Political Science and Media, Algeria, 2008.

12. Shaimaa Masj Baka Al-Ziyadi, Arab Gulf Oil in US Policy 1973–1980, Unpublished Master's Thesis, College of Education for Girls, University of Kufa, 2013.

13. Qabli Zuhair, Determining the Price of Crude Oil in the Short and Long Term Using Simultaneous Integration Techniques and Error Correction Models, Unpublished Master's Thesis, Faculty of Economics and Measurement, University of Algeria, 2010.

14. Walid Omar Khalaf, Policy of the Gulf Cooperation Council Countries towards Iraq 1981–2003, Unpublished PhD Thesis, Ain Shams University, Girls College of Arts, Sciences and Education, Egypt, 2019.

Fourth. Published research and studies:

1. Ahmed Younis Zuwair Al-Jashmi, The Gulf Cooperation Council and its role in promoting economic and military development in the Arab Gulf States (1981–1990), University of Babylon (Journal), Issue 2, Volume 25, University of Babylon, 2017.

2. Ashraf Mahmoud Ali Mahmoud, The Organization of the Petroleum Exporting Countries (OPEC) and the Organization of Arab Petroleum Exporting Countries (OAPEC), and its prominent role in the field of oil policy, Legal (Journal), Issue 35, 2019.

3. Badr Awad Barghash, The Establishment of the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf, 1981, Tikrit for Political Science (Journal), Volume 3, Year 3, Issue 5, March 2016.

4. 4. Thamer Ahmed Attia, The Establishment of the Gulf Cooperation Council and Regional and International Reactions, Islamic University College (Journal), Issue 41, Volume 2, Najaf, 1997.
5. Khalil Khalaf Al-Dulaimi, The Cooperation Council The Gulf and its role in economic cooperation, Baghdad College of Economic Sciences (Journal), Issue 10, 2005.
6. Redha Abdul Jabbar Salman Al-Shammari, Oil organizations, motives for their establishment and the importance of their role, a study in political geography, Al-Qadisiyah for Humanities (Journal), Volume 11, Issue 3, 2008.
7. Wajdan Karoun Farih Al-Tamimi, The Iranian position on the establishment of the Gulf Cooperation Council in 1981, The Arabian Gulf (Journal), Al-Majd 48, Issue 4, December 2020.